جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

قسم: الحقوق

تخصص: قانون عام

إعداد الطالبات

- بلحيمر لبنى
- لبرش جهينة

إشراف الأستاذة:

أ. مسمة مونية

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
الهاشمي حسن	أستاذ تعليم عالي	محمد الصديق بن يحيى	رئيسا
مسمة مونية	أستاذة مساعدة "أ"	محمد الصديق بن يحيى	مشرفا ومقررا
بن بخمة جمال	أستاذ محاضر "أ"	محمد الصديق بن يحيى	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا، على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وعلى توفيقه وعونه لنا في كل خطواتنا. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد والشكر، ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم، القائل: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

وفي هذا المقام، لا يسعنا إلا أن نعبر عن بالغ شكرنا وتقديرنا لكل من كان له الأثر الطيب في انجاز هذا العمل.

نتقدم بخالص الامتنان لأستاذتنا الفاضلة " مسمة مونية" التي كانت لنا نعم المعين، بما قدمته من دعم وتوجيهات سديدة وملاحظات قيمة كان لها أبلغ الأثر في اثراء موضوع دراستنا.

ففي الختام، نسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يرزقنا الإخلاص والتوفيق والسداد في القول والعمل، إنه سميع مجيب.

الإهداء

"الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام"

- بعد مسيرة دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي بكل فخر، أهدي هذا النجاح أولا إلى نفسي الطموحة.

- إلى من أحمل اسمه بكل فخر "أبي" ها أنا اليوم سجلت في تاريخي فخر لا ينسى.

- إلى الوحيدة التي آمنت بنجاحي، وتعلم قصة نجاحي، من سهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها في يوم كهذا "أمي الغالية" ها أنا أفي بوعدي لكي يا أمي وأصبحت "أحلى خريجة يا أمي".

إلى كل عائلة أمي (حاروش)

- إلى صاحبة القلب الحنون، إلى من شاركتني خطوات هذا الطريق من كانت لي سر قوتي ونجاحي، هي أكبر من أن تكتب عليها الأقلام، لا شعور ولا تعبير يصفها هي نعمة دخلت حياتي أطلب من الله أن يديمها عليّ شكرا وألف شكر على كل شيء "بوكروش فاطمة الزهراء".

- إلى اليد الخفية التي كانت ولا زالت داعما لي، إلى ضلعي الثابت مأمني وأماني إلى من أعطاني بلا مقابل ودعمني بلا حدود، إلى من كنت أستند عليه في كل أوقاتي، أدامك الله لي يا أعظم هدية حظيت بها.

- إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إخوتي "بشرى، هاجر، هاني" وإلى أجمل الكتاكيت "لينا" "وشكر خاص إلى زوج اختي هواري".

- إلى صديقاتي اللواتي كانوا عونا لي في هذا الطريق أختي التي تم تنجبها أمي "ريان" وصديقة المواقف والأزمات التي مدت لي يدها في كل الأوقات "أنفال" ورفيقة الدرب "أميمة" أهديكم هذا الإنجاز لطالما تمنيته

"وآخر دعواهم إن الحمد لله رب العالمين"

لبنى

الإهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى علم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعلمون"

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بكل حب أهدي ثمرة نجاحي.

إلى نفسي الطموحة أولا ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح

إلى أمي وأبي اللذان كانوا ولايزالون مصدر دعمي والهامي.

إلى أختي العزيزة التي لم تبخل علي بالتشجيع والمساندة

إلى كل من زرع في حب العلم والمعرفة ووقف بجانبي في كل خطوة من خطواتي الأكاديمية.

إلى كل من ساعدني وأعطاني من وقته وجهده لتحقيق هذا الإنجاز فأنتم جميعا فخري واعتزازي.

جهينة

قائمة المختصرات

د. س. ن..... دون سنة نشر

د. ط .....دون طبعة

ص..... صفحة

ط.....طبعة

ج. ر..... جريدة رسمية

ج. ر. ج. ج.....الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مقدمة

مقدمة

تعتبر الوسائل التكنولوجية من بين أهم الآليات التي تلعب دورا هاما بحيث لا يمكن الاستغناء عنها في محاربة الفساد الإداري، إذ يعد هذا الأخير من بين أهم المظاهر السلبية التي تهدد أمن وسلامة الدولة، وكذا انتهاك لقواعد النزاهة والشفافية التي تعد جوهر وأساس العمل الإداري الناجح، وقد نصت معظم الدساتير والمواثيق الأولية على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة التي تشكل فسادا داخل المؤسسات العمومية، حيث أقر دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية في ديباجة ومبادئه العامة، التزام الدولة بالتصدي لكافة اشكال الفساد، حيث يجسد المبدأ الحكومة الرشيدة، وتعزيزا لثقة المواطن في الادارات أو المرافق العامة.

إن الفساد الإداري هو بمثابة مخالفة للقوانين والتنظيمات السارية، بحيث يعتبر ممارسة غير مشروعة يغلب عليها طابع البيروقراطية لتحقيق أهداف وغايات شخصية، بما يخل بمبدأ المساواة أمام القانون ويمس بحقوق وحريات الأفراد والمال العام الذي تنص القوانين بحمايته، ومن ثم باتت مكافحة الفساد الإداري التزاما قانونيا يقع على عاتق الدولة.

وفي ظل التطور التكنولوجي والعلمي الذي يشهده العالم في العصر الحديث ساهم في القضاء على أشكال الفساد والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة، حيث ساهمت في تغير وسائل الحياة في مختلف المجالات أهمها المجال الإداري، حيث برزت الرقمنة كآلية قانونية وتنظيمية فعالة لمحاربة الفساد. بما يحقق مبادئ المشروعية والشفافية والمساءلة فقد كرست التشريعات الحديثة، سواء على المستوى الدولي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2003،[1] أو على المستوى الوطني، دور الرقمنة في دعم جهود الإصلاح الإداري، بالاعتماد على نظم المعلوماتية لسير العمليات الإدارية مما يتطلب الاستغناء على الإدارة التقليدية التي يكون فيها طاغي العنصر البشري.

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 2003/10/31، صادقت عليها الجزائر في 2004/04/19 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128.

وفي هذا السياق، شرعت الجزائر من خلال عدة نصوص قانونية في تكريس التحول الرقمي كوسيلة لمحاربة الفساد نذكر منها القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[1] إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للرقمنة التي تهدف إلى تحديث الإدارة وتبسيط الاجراءات، مما يعزز النزاهة داخل المؤسسات العمومية.

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري وآليات مكافحته.

أهمية الموضوع: تكمن اهمية الموضوع في محاولة معرفة خصائص الرقمنة وكذلك أسباب الفساد الإداري والتطرق إل الآليات التي تحد من الفساد الإداري داخل الإدارات العامة من أجل تعزيز الثقة والشفافية والنزاهة من المواطن والإدارة التقليدية وهل ساعدت في القضاء على كل أنواع الفساد الإداري.

أسباب اختيار الموضوع: إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية ومن أهم الأسباب الموضوعية تتمثل في هل تم وضع المشرع الجزائري تعريفا للرقمنة وهل جاء بقوانين تنص على تطبيقها في الإدارات الجزائرية، وكذلك حداثة وجدية هذا الموضوع، إضافة إلى إبراز الآليات التي تم التطرق إليها لمكافحة الفساد الإداري.

أما الأسباب الذاتية فتعود إلى الرغبة في اكتشاف مدى مساهمة الإدارة الحديثة في القضاء على الفساد الإداري، وهل ساعدت الرقمنة الموظفين في أعمالهم، وما هي أسهل طريقة بالنسبة لهم في ظل وجود الرقمنة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة للتطرق إلى إيجابيات الرقمنة، حيث تعتبر الرقمنة آلية حديثة في عمليات التطوير الإداري والتغيير التنظيمي منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية وتحتوي على عدة إيجابيات أهمها الدقة والوضوح في إنجاز

[1] قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، معدل ومتمم بالقانون 11-15، المؤرخ في 02 أوت 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2011.

المعاملات والمعالجة الفورية للطلبات، بحيث كانت الإدارة التقليدية تستهلك كمية كبيرة من الأوراق والأدوات الكتابية وعند مجيء الإدارة الالكترونية ساهمت في تخفيض التكاليف والأعباء.

إشكالية الدراسة: مع التطور التكنولوجي الذي شهده العصر الحديث في الآونة الأخيرة برزت الرقمنة كوسيلة للقضاء على الفساد داخل الإدارة بعد فشل كل المحاولات التي قامت بها الدولة في القضاء عليه وبناء على ذلك تم طرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن تفادي الفساد الإداري من خلال انتهاج آلية الرقمنة؟

مناهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع والأهداف المسطرة وذلك على النحو التالي:

استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج المناسب لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد عليه من حيث المفاهيم المتعلقة بالتحول الرقمي والفساد الإداري، وذلك من خلال تطرقنا إلى جمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة، ثم القيام بتحليلها للوصول إلى النتائج المطلوبة، وكما اعتمدنا على الوصف في مفهوم الرقمنة والفساد الإداري لمعرفة أهم أسبابه، ثم قمنا بتحليل آليات مكافحة الفساد الإداري بالتطرق إلى الخدمات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والرقابة الإلكترونية وقد تم توظيف هذه المناهج بشكل تكاملي ومنسجم بما يخدم موضوع البحث ويساعد في تحقيق أهدافه.

وللإجابة على الاشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين الفصل الأول كان تحت عنوان التحول الرقمي ومكافحة الفساد الاداري بحيث تناولنا في المبحث الأول انتهاج الرقمنة وقمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين، في المطلب الأول مفهوم الرقمنة وخصائصها، أما بالنسبة للمطلب الثاني فكان بعنوان مفهوم الفساد الإداري.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان آثار الرقمنة على مبادئ مكافحة الفساد الإداري، بدوره قسمناه إل مطلبين، المطلب الأول بعنوان دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، أما بالنسبة للمطلب الثاني الذي كان بعنوان فعالية مبادئ المساواة والحياذ في القضاء على الفساد الإداري في ظل الرقمنة أما فيما يخص الفصل الثاني فكان معنون بآليات الرقمنة في محاربة الفساد الإداري، حيث تناولنا في المبحث الأول الخدمات الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان تحت عنوان الرقابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني كآلية لمكافحة الفساد الإداري.

الدراسات السابقة:

تمت دراسة موضوع الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري من قبل العديد من الباحثين، وهذا ما جعلنا نقوم بدراسة هذا الموضوع، ومن أبرز هذه الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

– دراسة بن زيطة عبد الفتاح، ناصري تقي الدين، (الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري)، تمحورت الدراسة حول الإطار المفاهيمي للرقمنة عكس دراستنا التي تم التطرق فيها إلى التحول الرقمي ومكافحة الفساد الإداري.

– دراسة بورغداد فاتح، (دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية)، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة بكثرة على الفساد الإداري وطرق مكافحته.

– دراسة العيساوي كمال، رحالي عبد الرحيم (دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري)، حيث كانت دراسته تحليلية لماهية الإدارة الالكترونية والفساد الإداري عكس دراستنا التي تمحورت حول التحول الرقمي والآليات الرقمية.

الفصل الأول:

التحول الرقمي ومكافحة الفساد الإداري

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في المجال التكنولوجي، أصبحت الرقمنة ضرورة حتمية لإصلاح وتحديث منظومات الإدارة العمومية، لا سيما في الدول الساعية إلى تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وقد أصبح التحول الرقمي من بين أبرز الآليات الحديثة التي تساهم بفعالية في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعليم التداخل البشري في المعاملات، وتسهيل عمليات التتبع والمراقبة وتحقيق مبدأ الشفافية وبالموازاة مع ذلك، يعد الفساد الإداري نظرا لما يخلفه من آثار سلبية على كفاءة المؤسسات وعدالة توزيع الموارد، ومستوى الثقة العامة، وقد دفعت هذه التحديات بالعديد من الأنظمة الإدارية إلى انتهاج الرقمنة كمسار استراتيجي يسهم في محاصرة أسباب الفساد والحد من مظاهره، وانطلاقا من هذا الاطار، يعالج هذا الفصل موضوع التحول الرقمي وعلاقته بمكافحة الفساد الإداري، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين أساسيين: يتناول المبحث الأول اعتماد الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري، من حيث تعريفها، خصائصها، ومبادئها، إلى جانب توضيح مفهوم الفساد الإداري، أنواعه وأسبابه، أما المبحث الثاني، فيخصص لدراسة أثار الرقمنة على مبادئ مكافحة الفساد، من خلال تحليل دورها في تكريس الشفافية، ربط المسؤولية بالمحاسبة، وترسيخ مبدأ المساواة والحياد في أداء المرافق العامة الالكترونية.

المبحث الأول: انتهاج الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري

نظرا للتحولات النوعية الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات جاءت الرقمنة كأحد أنواع هذه التحولات، مستحدثة طرق جديدة لتخزين المعلومات وحفظها وإتاحة الفرصة للاطلاع عليها، فهي تمثل جوهرا أساسيا لأنظمة المعلوماتية.

تعد الرقمنة إحدى التكنولوجيات التي عرفها قطاع المعلومات في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت هذه الأخيرة معيارا لتحقيق التقدم والرقي في العالم، فهي تعتبر أداة ووسيلة فعالة في مكافحة الفساد الإداري، حيث تساهم في تحسين الشفافية وتعزيز المسائلة.

وبهذا تعتبر الرقمنة احدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارات من خلال تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في الإدارات مما يجعلها أكثر مصداقية.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الرقمنة (كمطلب أول)، ومفهوم الفاسد الإداري (كمطلب ثاني).

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري

تعتبر الرقمنة مفهوما جديدا ومبتكرا تم ظهوره واستخدامه بظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تعتبر هذه الأخيرة عملية تحول إلى الرقمنة أو ما يسمى بالتحول الرقمي، نتج عنه تطور في العالم من خلال دخول التكنولوجيا الحديثة في الإدارات مما ساهم في عملية محاربة الفساد الذي يسودها[1] .

الفرع الأول: تعريف الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري

الرقمنة تعني استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الأنترنت، أي تحويل الوثائق الورقية مهما كان نوعها إلى سلسلة رقمية أي إلى شكل رقمي مقروء

---

[1] وليد شريط، طبي المسعود، "مقارنات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 06، العدد الخاص، 2023، ص 76.

بواسطة الحاسوب في جميع العمليات الإدارية بهدف زيادة كفاءة وفعالية الأداء في الجهاز الإداري. [1]

أولا: تعريف الرقمنة لغة

تدل مادة رقم في معاجم اللغة العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيان والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن المنظور "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجما وهي طريقة عالمية لنقل المعلومات[2] ، وكتاب مرقوم أي أن حروفه واضحة بعلامتها من التنقيط وقوله عز وجل "كتاب مرقوم" الآية 09 من سورة المطففين[3] .

ثانيا: تعريف الرقمنة اصطلاحا

هي مصطلح حديث النشأة وظهوره مرتبط بالثورة التكنولوجية الرقمية وهي عملية تحويل المواد المطبوعة أي الكتب أو الدوريات والمجلات إلى مواد ذات شكل رقمي، وهو الشكل الذي يستطيع الحاسب التعامل معه أي عملية تحويل من شكلها التقليدي إلى شكلها الحديث، وذلك بتنظيمها إلى وحدات منفصلة من البيانات وتخزينها على وسائط تخزين داخلية أو خارجية، واتاحتها عبر شبكة الأنترنت، وكان أول ظهور لهذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتطور المعلومات وشبكة الاتصال.[4]

ثالثا: تعريف الرقمنة فقهيا

ويمكن أيضا تعريف الرقمنة بما أنها مصطلح حديث النشأة وظهوره مرتبط بالثورة التكنولوجية بأنها: عملية تمكن المواطنين من الاستفادة والتطلع على الأساليب الالكترونية

---

(1) ريمة زنانرة، دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته، مداخلة في أعمال الملتقى الوطني ، القمنة والفساد في المؤسسات الاجتماعية: نتاج فردي أو انعكاس، (غير منشورة)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السلطة العليا للشافافية والوقاية من الفساد ومكافحته، منظم يوم 18 أفريل 2024، ص 07

(2) يوسف ضومط، معجم القرن الحادي والعشرين، ط01، دار الجبل، 2000، ص 100.

(3) سورة المطففين الآية 09.

(4) نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار النشر والتوزيع العربي، د ط، 2013، ص 21.

الحديثة لتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات التي يبحثون عنها وتحليلها، فالتحول إلى الرقمنة أصبح أمرا مهما وضروريا مع هذه التحولات التكنولوجية التي عرفتها الآونة الأخيرة مما يساهم في حل الكثير من المشكلات المعاصرة [1].

أما "دووج هودجز" فقد أعطى مفهوما آخر تم اعتماده من جانب المكتبة الوطنية الكندية، حيث اعتبر الرقمنة بأنها عملية لتحويل الأفكار التقليدية مثل الدوريات والكتب والمخططات إلى شكل حديث ومنه يتضح لنا أن الرقمنة تشارك في عملية التحويل وجعل النص التقليدي نصا مرقمنا يمكن الاطلاع عليه من خلا تطبيقات الحاسبات الآلية[2] .

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن مصطلح الرقمنة يحتوي على العديد من المفاهيم في الكثير من العلوم والمعارف، لهذا يتم تصنيفها ضمن عدة مجالات، فالبعض يصنفها ضمن أنظمة علوم الحاسوب وأنظمة المعلومات والبعض الآخر يرى أنها ضمن العلوم السياسية، ونحن نرى أنها عبارة عن مزيج مختلط بين هذه التعاريف وبين كل هذه الأنظمة والعلوم المختلفة.

حيث تعتبر الرقمنة عبارة عن آلية يتم فيها الاستغناء عن الأوراق والاعتماد على الطرق الحديثة[3] .

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة لمحاربة الفساد الإداري

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الحديثة بمجموعة من الخصائص التالية والتي تعتبر نقاط ومصدر قوة لها.

---

[1] رحيم يصغ، رشيد الماضي، "دور الرقمنة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري"، (بحث استطلاعي تحليلي في دائرة الضرائب)، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، جامعة الكون، كلية العلوم، قسم علوم الأرض، المجلد 05، العدد 11، 2024/11/01، ص 55.

[2] دووج هودجز عن: أحمد فرج، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 12، 2009، ص11.

[3] أنظر الملحق 01.

أولا- سرعة تحويل عالية للغاية: ويقصد بها أن المعلومات تنقل من مكان إلى آخر بسبب فعالية الرقمنة كتحويل رسائل أو مقالات مقروءة بسرعة كبيرة جدا، يمكن استخدامها في مجالات متعددة، وتعكس هذه العبارة الكفاءة العالية والقدرة على انجاز المهام بسرعة فائقة.

ثانيا- حركة واسعة لحجم هائل من المعلومات: وهو المكان الذي تنشط فيه المعلومات أو التكنولوجيا أي انتقال كبير للبيانات والمعلومات عبر أنظمة أو طرق مختلفة توزع عبر مناطق العالم وتتعلق هذه الحركة بالشبكات الرقمية. [1]

ثالثا- تقليص الوقت: أي أن مصطلح الرقمنة يساعد في تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام أو الخدمات المختلفة مما يجعل الرقمنة تتيح الوصول السريع إلى المعلومات وهذه الأخيرة تؤدي إلى اتخاذ القرار بشكل أسرع.[2]

رابعا- تقليص المكان: ونعني بها الوصول إلى المعلومات بسهولة وتحويل المعلومات والعمليات إلى صيغ رقمية[3] .

خامسا- التفاعلية: ونعني بها أن المستعملين لهذه التكنولوجيا بإمكانهم تبادل الأدوار وهو ما يخلق نوع من التواصل والتفاعل بين المستخدمين مما يجعل تبادل المعلومات يتم بشكل فوري بين المستخدمين، سواء كان ذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي أو تطبيقات أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تقديم تجارب تفاعلية للمستخدمين.

وتشير خاصية التفاعلية أيضا أنها المشاركة في العملية الرقمية، سواء كان ذلك من خلال تقديم مداخلات، أو التفاعل مع المحتوى، أو حتى تعديل البيانات[4] .

---

(1) محمد سمير، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 113.

(2) رزاق جيهان، الرقمنة وإنعكاساتها على الإدارة المحلية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022، 2023، ص 14.

(3) محمد سمير، المرجع السابق، ص 113.

(4) إكرام ميهوبي، ريمة خنقاوي، الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022، ص 9-10.

سادسا- قابلية التحرك والحركية: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدمات الرقمنة أثناء تنقلاته أي من أي مكان عن طريق وسائل كثيرة من الحاسب الآلي، أو الهاتف النقال... إلخ[1] .

سابعا- اللامكزية: وهذه الخاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالأنترنت مثلا: تتمتع بالاستمرارية في العمل، فلا يمكن لأي جهة أخرى أن تقوم بتعطيل هذه الأخيرة.

تعتبر اللامركزية خاصية أو ميزة مهمة من خصائص الرقمنة، حيث تعزز من الكفاءة، مما يساهم في تحسين الأداء العام للأنظمة والخدمات الرقمية[2] .

ثامنا- اللاجماهرية: تعد اللاجماهرية واحدة من الاتجاهات الرئيسية في الثورة الرقمية الحالية، وتعني إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة وهو ما يعرف بقابلية التحويل، فلا جماهرية تعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.[3]

---

[1] تقي الدين ناصري، عبد الفتاح بن زيطة، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2023، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص 12

[3] المرجع نفسه، 12.

الفرع الثالث: مبادئ الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الرقمنة خيار استراتيجي للدول الساعية لتعزيز الشفافية محاربة الفساد الإداري، إذ تتيح التقنيات الرقمية آليات فعالة لتوثيق المعاملات، تتبع العمليات الإدارية وتقليص الدخل البشري في اتخاذ القرارات، ما يحد من فرص الفساد ويعزز الرقابة المؤسسية وبناء على ذلك تقوم الرقمنة على مجموعة من المبادئ القانونية والعامة وهي تقديم أحسن الخدمات للمواطنين، التركيز على النتائج، سهولة الاستعمال والاتاحة للجميع والتغير المستمر.

أ. تقديم أحسن الخدمات للمواطنين

يتطلب الارتقاء بمستوى الخدمات الإدارية توفير بيئة عمل حديثة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، مما يتيح للعاملين اكتساب المهارات اللازمة واستخدام الأدوات الرقمية لتحديد المشكلات ومعالجتها بدقة، يسهم ذلك في اتخاذ القرارات المبنية على معلومات واضحة وموثوقة، مع القدرة على اقتراح حلول فعالة لكل إشكالية تظهر في سير العمل [1].

ب. التركيز على النتائج

إن نجاح الإدارة الرقمية يقاس بمدى انعكاس جهودها على حياة المواطنين بشكل ملموس، لذا لا يكفي تبني الرقمنة كشكل فقط، بل ينبغي تحويل الأفكار إلى واقع ملموس يحسن تجربة المواطن من خلال تقليص الوقت والجهد المبذولين في المعاملات مع ضمان استمرارية الخدمة بجودة عالية على مدار الساعة (مثل دفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف، الغاز لتسديد الفواتير المطلوبة)[2] .

ج. سهولة الاستعمال وإتاحة الخدمات للجميع:

---

[1] ايمان خلفاوي، مريم زويتني، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018-2019، ص 20-21.

[2] اكرام ميهوبي، ريما خنفاوي، المرجع السابق، ص 20-21.

يعد ضمان وصول الخدمات الالكترونية لكافة فئات المجتمع أحد الركائز الأساسية لإدارة الرقمية، لذا يجب تعميم المنصات بطريقة تضمن سهولة الاستخدام، مع توفير الأدوات والموارد التي تيسر على المواطنين التفاعل مع النظام الاداري بدون تعقيدات أو حواجز تقنية مثل المكتبات والمدارس على نحو يسهل تواصل المواطن مع الإدارات العمومية وتطبيقاتها الالكترونية[1] .

د. التغيير المستمر:

يعد التغيير المستمر من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها الرقمنة (الإدارة الالكترونية)، تسعى بشكل دائم إلى تحسين الأداء وتطوير مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، يتيح هذا المبدأ لإدارة إمكانية تعديل وتنظيم المرافق العامة في أي وقت وباستخدام أحدث التقنيات المتاحة، لما يضمن مواكبة التطورات دون أن يشكل ذلك عائقا أو يثير اعتراضات ومع ذلك، يعني أن يتم هذا التغيير بطريقة تحافظ على حقوق المستفيدين، بحيث لا يؤدي الانتقال إلى الإدارة الرقمية إلى الأدرار أو الانتقاص من حقوقهم التي كانت مضمونة في ظل الإدارة التقليدية[2].

هـ. تخفيف التكاليف:

يعني الرقمنة (الإدارة الالكترونية) الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات، مما يؤدي إلى توفير الخدمات بأسعار منخفضة، يسهم هذا النهج إلى خفض التكاليف التشغيلية، تحسين مستوى الأداء، وتوسيع نطاق الاستفادة ليشمل عدد أكبر من المواطنين بحيث تنخفض التكلفة الفردية كلما زاد عدد المستفيدين من الخدمات الرقمنة[3].

---

[1] ريما خنفاوي، اكرام ميهوبي، المرجع السابق، ص 21.

[2] كافية عدواني، حميد بن حوجة، "الإدارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها"، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والقانونية**، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 277.

[3] عبد الفتاح بن زيطة، تقي الدين ناصري، المرجع السابق، ص 14.

المطلب الثاني: مفهوم الفساد الإداري

يعتبر الفساد الإداري إخلال بالواجبات الوظيفية من أجل تحقيق منافع شخصية وأغراض أخرى، من اجل الوصول إلى غايات مختلفة، وهذا الفساد يعتبر سلوك مخالف للقانون ينحرف عن القيم الأخلاقية بحيث يتجلى الفساد الإداري في العديد من الصور أهمها إفشاء أو تسريب المعلومات السرية، الرشوة، المحسوبية، فهي كلها تؤدي إلى انعدام الشفافية والنزاهة داخل الإدارات العامة. لهذا سوف نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع (الفرع الأول) سنتناول تعريف الفساد الإداري من الناحية اللغوية والاصطلاحية، ثم الفقهية، (والفرع الثاني) أنواع الفساد الإداري ثم (الفرع الثالث) أسباب الفساد الاداري.

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري

سنعرض فيما يلي إلى تعريف الفساد لغة واصطلاحا ثم فقهيا.

أولا: تعريف الفساد لغة

يشتق لغة من الفعل فسد، يفسد، فسادا، ويقصد به التلف أو الحاق الضرر أو الفساد في الشيء، فيقال أصبح بعد افساده أي أقامه، ومنها أيضا التقاطع والتدابير فيقال تفاسيد القوم، أي تدابروا وتقاطعوا ومن معانيه أيضا الجذب والقحط[1] .

ثانيا: الفساد اصطلاحا

أما من الناحية الاصطلاحية فليس هناك اتفاق حول تعريف الفساد، حيث توجد عدة اتجاهات في تحديد معناه، على أنه هو الحصول على منفعة شخصية من الوظيفة العامة التي هي مرتكز الفساد إلا أن المقصود بذلك، هو حدوث الفساد في كل من القطاعين العام

[1] معجم عصري ممتاز، متقن الطلاب، دار الراتب الجامعية، طبعة جديدة، بيروت، لبنان، 2014.

أو الخاص كما يعرف أيضا: بأنه كل سلوك ينتهك به النظام القانوني أو الأخلاقي، من خلال مخالفة القواعد والضوابط التي تنظم العمل المؤسسي أو الاداري[1] .

ويتخذ الفساد الإداري صورة أوسع تشمل جميع التصرفات التي يقوم بها المسؤولون لوضع مصالحهم الشخصية غير المشروعة فوق المصلحة العامة، متجاهلين القيم التي تعرضها عليهم مسؤولياتهم، مما يؤدي إلى تدهور أداء المؤسسات، اصدار الموارد، وانعدام الثقة في أجهزة الدولة.

إن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة الفساد إلى جانب وضع أطر قانونية صارمة، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة لضمان الحفاظ على نزاهة العمل الإداري، وتحقيق مبادئ العدل والشفافية في مختلف القطاعات[2] .

ثالثا: تعريف الفساد فقهيا

لم يتفق الباحثون على إعطاء تعريف واحد للفساد نظرا لاتساع مجاله وتعدد أشكاله، فحسب الدكتور مرتضى نوري محمد فيعرف الفساد بأنه نشاط داخل الجهاز الإداري للدولة يؤدي إلى انحراف هذا الجهاز عن تحقيق أهدافه الرسمية، سواء حدث ذلك بشكل متكرر أو فردي وبأسلوب سري أو علني[3] .

---

[1] هيئة مكافحة الفساد، مكافحة الفساد: تحديات وحلول، هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، الطبعة الأولى، شباط، 2020، ص 18.

[2] ماجدة عبد الشافي محمد، "الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد 1، 2023، ص 1377.

[3] مرتضى نوري محمد، الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق، هيئة النزاة، العراق، 2008، ص 10.

أما الدكتور حمد أحمد: فيعرف الفساد بأنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، وهو أيضا استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة[1]

بينما عرفه وازن محمد بأنه: الخروج من القانون والنظام أي عدم الالتزام بهما أو استغال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية[2] .

ومن جانب آخر يرى الدكتور عاصم الأعرجي: أن الفساد ينبع من القصور القيمي لدى لأفراد، مما يجعلهم غير قادرين على الالتزام بالقيم التي تخدم المصلحة العامة[3] .

وحسب Kuper، يعد الفساد الإداري بأنه استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح ذاتية غير مشروعة[4] .

رابعا: تعريف الفساد تشريعيا

من الناحية التشريعية يعد الفساد الإداري مفهوما حديثا نسبيا في القانون الجزائري، حيث تناول القانون رقم 06-(01) الوقاية من الفساد ومكافحته، ورغم أنه لم يقدم تعريف دقيق للفساد الإداري إلا أنه حرم مختلف مظاهره وأشكاله، مثل جريمة الرشوة، واختلاس الممتلكات والأضرار بها، بالإضافة إلى التستر على الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية[5] كما أضافت وثيقة "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم" الصادرة عن مكتب السياسات

---

(1) حمد أحمد، مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأدن، 2019، ص28

(2) محمد وارث، "الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد (8)، الجزائر، 2013، ص 86.

(3) عاصم الأعرجي، نظريات التطور والتنمية الإدارية، مطبعة التعليم المالي، بغداد، 1988، ص 53.

(4) كورت كوبر، الفساد: (الطبيعة، الأسباب والنتائج)، فري يرس، نيويورك، 1972.

(5) قانون رقم16-01، المرجع السابق.

الائتمانية التابع للأمم المتحدة، تعريفا آخر للفساد واعتبرته إساءة استغلال السلطة أو المنصب لتحقيق منافع شخصية سواء من خلال الرشوة، واستغلال النفوذ، أو الاختلاس، أو عبر مظاهر أخرى من المحسوبية[1].

الفرع الثاني: أنواع الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري من الظواهر المعقدة التي تمس جوهر العمل المؤسسي، حيث يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين في الأجهزة الإدارية، ويعرقل عجلة التنمية من خلال استغلال المناصب لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة وباعتباره مشكلة متجددة الأبعاد، يتخذ الفساد الإداري أشكالا مختلفة تتنوع من حيث الحجم، والانتشار، وطبيعة الانحرافات السلوكية والتنظيمية، ولتقديم فهم شامل لهذه الظاهرة من الضروري تصنيف أنواع الفساد الإداري وتحليل كل نوع على حدى، ما يساعد في وضع استراتيجيات فعالة للحد منه وتعزيز الشفافية والنزاهة في العمل الإداري. الفساد الإداري له أنواع عديدة يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1. أنواع الفساد من حيث الحجم

أ. الفساد العادي (الصغير): هو نوع من الفساد يرتبط بأداء الوظائف والخدمات اليومية، ويمارس غالبا من طرف موظف واحد دون تنسيق مع غيرة، ويكون دافعه الأساسي الحاجة المالية. يظهر هذا النوع في مختلف القطاعات من خلال تقديم الموظفين لخدمات مقابل رشاوي. رغم هذه الخدمات تفترض أن تكون متاحة للجميع بشكل متساوي. غالبا ما يلاحظ هذا الفساد في إدارات مثل الجمارك، الهجرة والسجل العقاري، حيث يطلب بعض الموظفين مبالغ مالية لتقديم خدمات روتينية، أو لتسهيل معاملات واستغلال المنصب لتحقيق مكاسب خاصة خارج القانون، أو تحصيل رشاوي مقابل أداء مهام وظيفية[2] .

---

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 31-10-2003، المرجع السابق.

[2] هاشم مرزوك الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، مذكرة من متطلبات نيل درجة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص 23.

ب. **الفساد الشامل (الكبير):** هو فساد يشترك فيه كبار المسؤولين وصناع القرار، ويرتبط غالبا بصفقات ضخمة كالمقاولات، وصفقات السلاح، والتوكيلات التجارية الدولية، ويترتب عليه أضرار جسيمة للدولة. يتمثل في استغلال النفوذ السياسي والإداري لتحقيق مصالح شخصية أو مالية كبرى، ويتداخل فيه الفساد الإداري مع السياسي. خاصة عند غياب الرقابة وفصل السلطات. ويعد هذا النوع الأخطر لأنه غالبا ما يؤدي إلى تضارب المصالح ويصعب اكتشافه بسبب نفوذ الفاعلين فيه[1] .

2. أنواع الفساد من حيث الانتشار

أ. **الفساد الدولي:** يتميز هذا النوع باتساع نطاقه ليشمل أبعاد إقليمية ودولية، حيث يتخطى حدود الدولة ليصل إلى العلاقات العابرة للقارات، خاصة في ظل العولمة. ويعرف هذا النوع بكونه فسادا دوليا ينشأ من تواطئ بين شركات محلية وأخرى أجنبية، ويمارس غالبا من قبل نخب سياسية واقتصادية بهدف تحقيق مصالح متبادلة يصعب كشفها او الحد منها. ويعد من أخطر أنواع الفساد لما له من تأثير على كيان الدولة واستقرارها. [2]

ب. الفساد الوطني (المحلي): يشير إلى الفساد الذي يحدث داخل حدود الدولة ولا يتجاوز نطاقها الإقليمي، وغالبا ما يكون ناتجا عن تعاملات غير نزيهة بين الموظفين أو الأفراد داخل الدولة نفسها، دون أي ارتباط بالشركات أو جهات أجنبية، ويعد هذا النوع من الفساد هو الأكثر انتشارا ويظهر في صور مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال السلطة داخل المجتمع المحلي. [3]

---

[1] هاشم مرزوك الشمري، المرجع السابق، ص 23 ص 24.

[2] شريهان ممدوح، حسن أحمد، "جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية"، "دراسة مقارنة"، **المجلة القانونية، (مجلة مختصة في الدراسات والبحوث القانونية)**، جامعة الشقراء، العدد 2537، 2018، ص 15.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

3-تصنيف آخر لأنواع الفساد الإداري:

أ. الفساد الإداري: يقصد به جميع أشكال الانحرافات التي تقع ضمن الإطار الإداري او الوظيفي او التنظيمي، والتي تظهر من خلال المخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء أدائه لمهامه الوظيفية. [1]

ب. الفساد المالي: يشمل جميع الممارسات والانحرافات المالية ومخالفة القانون والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتتمثل في قبول المسؤولين لمصالح مالية أو هدايا مقابل تقديم خدمات غير قانونية أو منح امتيازات غير مستحقة[2] .

ج. الفساد السياسي: يعرف الفساد السياسي على أنه سوء استخدام السلطة العمومية من طرف النخب الحاكمة لتحقيق مصالح شخصية أو أهداف غير مشروعة.

ويعد المجال السياسي من أكثر المجالات عرضة لتفشي الفساد وانتشاره، نظرا لأنه يشكل البنية الأساسية لبقية أنواع الفساد. ويرجع ذلك إلى تمركز القرار السياسي بيد من يمتلك السلطة، مما يجعله المتحكم في الموارد المالية، والإعلام، والمناهج، والقوانيين والاقتصاد، وكل ما يتعلق بالإدارة والتسيير للمجتمع، وله عدة مظاهر، أبرزها سيطرة الحكم التسلطي وغياب الديموقراطية، وفقدان مواطنين لفرص المشاركة السياسية، على جانب فساد الحكام[3].

---

[1] توفيق خنفر، المجهودات الدولية لمكافحة الفساد: دراسة في الآليات والتحديات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات امنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، 2021، ص 34.

[2] يصغ الماضي، "دور الرقمنة في مواجهة الفساد الإداري والمالي"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد 05، العدد 11، نوفمبر 2024، ص 159.

[3] توفيق خنفر، المرجع السابق، ص 32، 33.

د. الفساد الوظيفي: يتمثل في استغلال المناصب لتحقيق المصالح الشخصية أو تفضيل الأقارب والمصاريف على حساب الكفاءة المهنية، ويشمل ممارسات مثل التوظيف العشوائي، ومنع الترقيات بناء على العلاقات الشخصية بدلا من الأداء والكفاءة[1] .

الفرع الثالث: أسباب الفساد الإداري

إذا كانت ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية، فإن أسبابها تتعدد وتختلف من مجتمع لآخر، ولذلك فقد وضع العديد من الباحثين مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد من المجتمعات ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

1. الأسباب السياسية

تعتبر العوامل السياسية من أبرز أسباب انتشار الفساد وأخطرها، إذ تشير التقارير والدراسات إلى أن فساد القادة والمسؤولين سرعان ما ينتقل إلى مختلف المستويات الأدنى، مما يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الفساد، إذ يستغل بعض المسؤولين سلطتهم للتحكم في الموارد العامة لتحقيق مصالح شخصية[2] .

ويمكن النظر إلى النظام السياسي باعتباره مفهوما واسعا يشمل المؤسسات التي تنظم أمور الدولة، ويعتبر الفساد السياسي من أسباب انحراف الإدارة يزيد من فرق القوانين ويسهل الإفلات من العقاب، وهذه الأسباب تنطبق على غالبية الدول النامية ويمكن انطباقها بنفس التعميم على الدول المتقدمة.

---

[1] جبابرية توفيق، جبلون آمال، الشفافية كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة المحلية، دراسة حالة سدراته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام جديد في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، 2014/2013، ص 42.

[2] علي بقشيش، إشكالية تأثير الفاسد الإداري على برامج التنمية والتطبيق وآليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 46.

– تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف داخل الإدارة.

– ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في الكثير من الدول النامية كالأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية مما يساعد على تفشي الفساد[1] .

2. الأسباب الاقتصادية

نذكر منها:

– أدت الفجوة المتزايدة إلى التعاون الكبير بين الدخول الرسمية واحتياجات الأفراد المالية إلى تعزيز دوافع الفساد، فعندما يعجز الموظفون عن تلبية متطلبات حياتهم اليومية بسبب انخفاض الأجور مقارنة بتكاليف المعيشة، قد يلجؤون إلى ممارسات غير مشروعة مثل الرشوة والاختلاس لتعويض هذا النقص.

– يؤدي غياب العدالة في توزيع الموارد إلى تزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، مما يدفع الأفراد ذوي الدخل المحدود إلى البحث عن وسائل غير قانونية لتحسين ظروفهم المعيشية.

في المقابل، يستغل الأغنياء هذا الاختلال لتعزيز مكاسبهم على حساب الفئات الأضعف، مما يؤدي إلى تفشي ظواهر الفساد[2].

– نقص الفرص الاقتصادية والاستثمارات يدفع الأفراد للبحث عن طرق غير قانونية للكسب.

– عدم وضوح العقود والمناقصات يؤدي إلى استغلال النفوذ والرشوة.

– تساهم الرقابة الضعيفة وغياب آليات المحاسبة الفعالة تفشي الفساد داخل المؤسسات العامة. فعندما يشعر الموظفون بعدم وجود متابعة أو عقاب رادع يصبح تجاوز القانون أمرا شائعا، مما يضعف الثقة في النظام الإداري، ويشجع على استمرار التجاوزات[3] .

---

[1] علي بقشيش، المرجع السابق، ص 46.

[2] كمال لعيساوي، عبد الرحيم رحالي، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لماستر المهني في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2022/2021، ص 44.

[3] كمال لعيساوي، عبد الرحيم رحالي، المرجع السابق، ص 44.

3. الأسباب القانونية والقضائية: تتمثل الأسباب القانونية والقضائية في:

– الأصل أن التشريعات توضع لتحقيق المصلحة العامة، وأن المهمة الأساسية للقضاء هي تحقيق العدالة وفقا لسيادة القانون، ومع ذلك، قد تصبح التشريعات أداة تستغل لتنفيذ الفساد، من خلال استغلال بعض الآليات والثغرات القانونية، قد يلجأ بعض العاملين في المجال القضائي إلى استغلال صلاحياتهم لتحقيق أهداف شخصية غير مشروعة، خاصة مع غياب الرقابة القانونية، مما يعرض الفئات الضعيفة والمحرومة للخطر ويعمق الفجوة[1] .

– اعتماد الأساليب التقليدية في التحقيق، وعدم متابعة التطورات الحديثة في المجال، يفتح المجال أمام شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة لاستغلال المستجدات، مما يؤدي إلى استمرار وجود هذه العناصر بعيدا عن الرقابة القانونية[2] .

– في بعض الحالات، يلجأ الفاسدون إلى تجنيد بعض القضاة لتقديم الحماية لهم، مقابل مبالغ مالية ضخمة أو هدايا قيمة يصعب الحصول عليها بالطرق المشروعة.

– غياب الشفافية في التعيينات والترقيات الوظيفية.

– قد يساهم بعض المحامين في تعزيز الفساد من خلال الدفاع عن المتورطين في قضايا الرشوة مقابل ألقاب كبيرة، وأحيانا يتم التواطؤ مع بعض القضاة للتأثير على الأحكام الصادرة، بما يخدم مصالح الفاسدين[3] .

4. الأسباب الإدارية والمؤسسية: وتتلخص فيما يلي:

– تحمل المنظمات الإدارية موظفيها أعباء تفوق قدراتهم امكانياتهم البشرية والمادية، مما يجعلهم غير قادرين على انجاز الأعمال في الوقت المحدد وبالكفاءة المطلوبة، فيضطر البعض إلى اللجوء لأساليب غير قانونية، مثل الرشوة، لتحقيق الضغط وتسريع الإجراءات.

---

[1] مليكة جرمولي ، "دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري"، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد 13، العدد 15، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2018، ص 637.

[2] المرجع نفسه، ص 637.

[3] بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2009، 284–285.

– يؤدي منع بعض الإدارات صلاحيات واسعة دون وجود آليات رقابية فعالة في اغراء بعض الموظفين باستغلال سلطتهم لتحقيق مكاسب شخصية أو لخدمة مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة[1] .

– انتشار النمط التسلسلي والعلاقات البيروقراطية بين المستويات الإدارية يضعف ثقافة الحوار والنقد الذاتي، مما يؤدي إلى تراجع الرقابة الشعبية والقضائية، ويفتح المجال أمام الفساد لينشر دون قيود أو رادع.

– غياب الشفافية وضعف آليات المساءلة يجعل من السهل استمرار الفساد، وتنقسم هذه الآليات إلى نوعين: المساءلة الخارجية: مثل الانتخابات ووسائل الاعلام، التي قد تصنف في ظل تقيد الحريات الديموقراطية، والمساءلة الداخلية، مثل الأجهزة الرقابية، التي قد تفسر الاستقلالية، مما يؤدي إلى تركيز السلطة في أيدي بعض الأفراد دون رقابة فعلية، وبالتالي انتشار الفساد بأشكال متعددة.

– وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير مناسبة لطبيعة العمل، مما يساعد على انتشار العلاقات البيروقراطية بين المستويات الإدارية، مما يؤدي إلى غياب الممارسات الديموقراطية المشجعة للحوار والنقد الذاتي[2] .

المبحث الثاني: آثار الرقمنة على مبادئ مكافحة الفساد الاداري

تعتبر الرقمنة عاملا محوريا في تحسين أداء المرافق العامة، إذ تسهم في تعزيز احترام الواجبات المرفقية المرتبطة بالمبادئ العامة التي تنظم سير العمل في الإدارة، عملية تحديث المرافق واصلاحها أدت إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المرفق والمستفيد، مما أفرز طائفة جديدة من المفاهيم والمبادئ التي تتكامل مع المبادئ التقليدية الثلاثة التي تقوم عليها المرافق العامة، إلى جانب المبادئ الكلاسيكية التي تضبط عمل المرافق، ظهرت مبادئ

---

(1) ماجدة عبد الشافي محند، المرجع السابق، ص 1398.

(2) المرجع نفسه، ص 1398.

حديثة ترتبط بشكل وثيق بمكافحة لفساد الإداري، والتي لم تعد مجرد قيم تكميلية، بل أصبحت ضرورة لمواجهة التحديات الإدارية المعاصرة، انتشار الفساد الإداري في العديد من الدول فرض الحاجة إلى تكريس مبادئ الشفافية، ربط المسؤولية بالمحاسبة، والمساواة، باعتبارها أدوات فعالة لضمان الحكومة الرشيدة، تمكن الرقمنة من تجسيم هذه المبادئ علميا، إذ توفر آليات دقيقة لتنتج العمليات وتقييم الأداء، مما يقلص فرص التلاعب ويعزز ثقة المواطنين في المرافق العامة[1].

وبالتالي، فإن اعتماد الرقمنة يعد خطوة أساسية نحو إدارة حديثة أكثر كفاءة، قادرة على التصدي لمظاهر الفساد الاداري وضمان تقديم خدمة عمومية نزيهة وعادلة، وعليه سوف نحاول التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين، (الأول) دور الرقمنة على مبادئ مكافحة الفساد الإداري، (والثاني) فعالية مبادئ المساواة والحياد في القضاء على الفساد الإداري في ظل الرقمة.

المطلب الأول: دور الرقمنة على مبادئ مكافحة الفساد الإداري

يعتمد النظام الإداري التقليدي على آليات عمل قديمة تراكمت عبر الزمن، مما جعله غير قادر على مواكبة التطورات الحديثة في عصر المعلوماتية، هذا النظام يعاني من الروتين والبيروقراطية، مما يفتح المجال أمام انتشار الفساد الإداري وضعف العدالة والمساواة، مما يفتح المجال أمام انتشار الفساد الإداري وضعف العدالة والمساواة، لذلك كان لا بد من التوجه نحو رقمنة الإدارة كخطوة تمهيدية لإصلاح الإجراءات وتحقيق الشفافية، تهدف الرقمنة إلى تقليص الروتين، تسريع العمل، وتفعيل الرقابة الإدارية من خلال تقليل التدخل البشري في اتخاذ القرارات وتنفيذها، مع ذلك فإن نجاح الانتقال إلى الإدارة

[1] جميلة دليم، "دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري على مستوى المرفق العام"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة 01، المجلد 25، العدد 02، 2024.

الالكترونية يتطلب اصلاحا جذريا للنظام التقليدي، بحيث تصبح الرقمنة جزءا أساسيا في الهيكل الإداري[1].

تتميز الإدارة الالكترونية بتوفير المعلومات للجميع بشكل متساوي، مع إجراءات واضحة وموثقة تقلل من فرص التلاعب، هذا يعزز الشفافية، لأن البيانات تكون متاحة بشكل مستمر، وتنفذ المعاملات بطريقة منظمة دون الحاجة للتدخل المباشر من الموظفين، مما يحد من الفساد الإداري[2] ، لهذا سنقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع، (الفرع الأول) دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد مبدأ الشفافية، و(الفرع الثاني) دور القمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد المحاسبة، أما (الفرع الثالث) دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد المساءلة.

[1] الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، "دور الإدارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، المجلد (31)، العدد (04)، 2020، ص 188-189.

[2] بوزيدة حميد بن علي، "اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والفوائد"، "تجارب دولية"، "دروس وعبر"، **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**، 2020، ص 44.

الفرع الأول: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد مبدأ الشفافية

يمكن القول أن الشفافية تعتبر ركيزة أساسية لتسيير الشؤون العامة بنزاهة، حيث تتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات الإدارية، مما يعزز الديموقراطية والحكم الرشيد، وتلعب الرقمنة دورا جوهريا في تكريس هذا المبدأ إذ تسهم في تسهيل الخدمات العمومية عبر التحول إلى التعامل الالكتروني بدلا من العمليات التقليدية.

تمكن الرقمنة المواطنين من الحصول على الخدمات بسرعة وكفاءة، مع تقليل التفاعل البشري الذي قد يفتح المجال للفساد أو المحسوبية، كما تساعد في تقليل العبء على الموظفين، وتحد من فرص الفساد الإداري كالرشوة أو الامتيازات غير المشروعة.

تظهر الدراسات أن الخدمات الرقمية تسهم في الحد من الفساد الإداري، من خلال ضمان تتبع العمليات الالكترونية، مما يجعل من الصعب تجاوز الإجراءات القانونية أو استغلال الوظيفة.

وعند الالتزام بالإجراءات التقنية والإدارية، يمكن ضبط السلطة التقديرية للموظفين مما يقلل من فرص انتشار الفساد.

ويسهم توسيع نطاق الإدارة الالكترونية في تعزيز الرقابة على تنفيذ المعاملات الإدارية مما يقلل من احتمالات التلاعب أو الفساد[1] .

كما أن الالتزام بالتنظيم الالكتروني يسرع وتيرة العمل ويسهل تتبع العمليات الإدارية، ما ينعكس إيجابيا على كفاءة الأداء العام.

ولتجسيد الشفافية على مستوى المرافق العامة من الضروري:

- تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة للمواطنين.

[1] أحميدة بن عثمان، عزيز ادريس، دور الإدارة الالكترونية في تحسين أداء المرفق العام، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2022، 2023، ص 58.

– تمكين المواطنين من الاطلاع على اجتماعات القطاعات الحكومية[1]

– اتاحة أساليب تقديم الشكاوي والتطلعات من جهة أخرى، تساعد الأدوات التكنولوجية الحديثة على تعزيز الشفافية في القضاء والتجارة، إذ تسهل ظم المعلومات الجغرافية والخرائط الرقمية تتبع القرارات والسياسات الحكومية.

وهذا بدوره يعزز ثقة المواطنين، ويدفعهم للمشاركة في تطوير المجتمع.

وتعد الرقمنة آلية فعالة للحد من الفساد وترسيخ الشفافية، من خلال تمكين المواطن من الاطلاع على ما يحدث في المرافق الحكومية، وضمان عدالة التعاملات الإدارية[2] .

على سبيل المثال، يعد تنظيم الصفقات العمومية الالكترونية جزءا مهما من جهود مكافحة الفساد، حيث يضمن تكافئ الفرص بين المتنافسين، ويقلل من احتمال المحاباة أو التلاعب وقد تم تنظيم ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15/247، الذي يضع قواعد شفافة وواضحة لتسيير الصفقات مع تحميل المسؤولين الإداريين مسؤولية الالتزام بها[3] .

نصت المادة 206 من المرسوم الرئاسي 15/247 على إمكانية ابرام واعداد الصفقات العمومية الكترونيا، حيث يمكن اختيار أفضل عرض من حيث الامتيازات الاقتصادية، خاصة في صفقات اقتناء اللوازم أو تقديم الخدمات العادية، كما يسمح بإجراء المراد الالكتروني العكسي، الذي يتيح للمقتصدين مراجعة أسعارهم أو تعديل عناصر أخرى في عروضهم للوصول إلى السعر الأنسب، بالإضافة إلى ذلك يمكن الاعتماد على الممارسات الالكترونية لتنظيم عمليات الشراء المستمر أو لتنفيذ برامج وعقود الطلبات ورغم نسبة استخدام الوسائل الرقمية في الصفقات العمومية ما تزال محدودة، إلا أنها تعد أداة فعالة لتوسيع دائرة المنافسة وضمان قدر أكبر من الشفافية، كما تساهم هذه الوسائل في تحسين

---

[1] الهاشمي مزهود، مصطفى ياحي، المرجع السابق، ص 189–190.

[2] أحميدة بن عثمان، المرجع السابق، ص 58–59.

[3] مرسوم رئاسي رقم 15/247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص03.

مراقبة الانفاق العمومي على المستويين المركزي والمحلي، مع تعزيز دور الهيئات الرقابية والقضائية في مكافحة الفساد وحماية المال العام[1].

الفرع الثاني: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد المحاسبة

تلعب الرقمنة دورا مهما في الحد من الفساد الإداري، خاصة على مستوى المرفق العام، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المرافق العامة، تواجه هذا المرافق عدة تحديات، مثل انتشار الفساد وضعف آليات المحاسبة، ما يجعل من الضروري تفعيل مبدأ المسؤولية، خاصة للقائمين على التسيير الإداري، وفقا للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية[2].

المساءلة تتجاوز مجرد الرقابة التقليدية، فهي تشمل التزام المسؤولين بتوضيح أسباب قراراتهم، والاستعداد لتحمل نتائج أي اتفاق أو تقصير. هذه الآلية تعزز كفاءة العمل الإداري وتدفع الموظفين لتقديم أفضل أداء، لأنهم يدركون أن أفعالهم ستراقب وتقيم.

من جانب آخر، تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، كما تساهم في خلق إدارة مرنة وقادرة على الاستجابة للتغيرات، مع تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

وتعد الرقمنة أداة حيوية لدعم الحكومة الرشيدة، من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوفير نظام معلوماتي يسهم في تعزيز النزاهة والكفاءة داخل الإدارة العمومية[3] .

مع تطور التكنولوجيا، توسع استخدامها في مختلف المجالات، مثل التسويق الالكتروني، الدفع عبر الأنترنت، والتعليم، هذا التطور عزز فعالية المرافق العامة من خلال

---

(1) المادة 206 من المرسوم الرئاسي 15/247، المرجع السابق.

(2) كمال مدون، حكومة المرافق العامة في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 2021، ص 89.

(3) محمد براو، مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة جولة من الداخل، أتيح على الرابط https://ae.linkedin.com.pui، 2018، تاريخ الاطلاع يوم 10/ 05/ 2025، على الساعة 11:00.

تحسين أداء الموظفين وضبط سلوكهم، إذ يصبح كل فرد مسؤولا عن مهامه وأثر قراراته على المال العام.[1]

تزداد هذه الفعالية أكثر مع اعتماد الإدارة على الوسائل الالكترونية التي تتيح تنفيذ المهام بسرعة ودقة أكبر.

في ظل هذا التحول الرقمي، يعاد تشكيل مفهوم المسؤولية، حيث تصبح المساءلة مرتبطة بالقرارات المتخذة عبر الأدوات الرقمية، فإذا حدث خطأ الكتروني بسبب سوء استخدام الأنظمة أو الإهمال، تتحقق المسؤولية القانونية نتيجة الاخلال بالواجبات الوظيفية، وهذا يعكس تحول المسؤولية من شكلها التقليدي إلى شكل أكثر تطورا، حيث تتحدد مسؤولية الجهة الإدارية بناء على الضرر الناتج عن الخطأ الالكتروني، خاصة إذا أثر على حقوق المواطنين أو المصلحة العامة، وبالتالي تسهم الرقمنة في تعزيز مبادئ المسؤولية والمحاسبة، مما يحفظ التوازن بين حقوق المواطنين وواجب الإدارة، ويساعد في الحد من الفساد الإداري من خلال تعزيز الشفافية وتتبع القرارات بشكل أكثر دقة وموضوعية[2].

الفرع الثالث: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد المساءلة

تعد المساءلة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الحديثة، وتسهم في تعزيز قيم الشفافية والنزاهة داخل مؤسسات الدولة، لا سيما على مستوى الجماعات المحلية.

وتكمن أهمية المساءلة في كونها آلية تفرض على المسؤولين العموميين–سواء كانوا منتخبين أو معينين– تقديم تبريرات واضحة عن أعمالها ونتائج أدائهم، بما ينسجم مع القوانين واللوائح والمبادئ الديموقراطية، كما أنها تعكس مبدأ أساسيا في إدارة الشأن العام،

---

(1) محمود حافظ الفقي، المسؤولية القانونية في الإدارة الالكترونية، دار مصر للنشر، 2020، ص 1–2.

(2) محمود حافظ الفقي، المرجع السابق، ص 282.

يقوم على أن من يملك سلطة اتخاذ القرار يجب أن يكون مسؤولا عن كيفية استخدامه لتلك السلطة، وخاضعا للتقييم والحاسبة عند الإخفاق والتقصير[1] .

وتسهم المساءلة في رفع جودة الأداء الإداري من خلال تحسين كفاءة المسؤولين، وضمان التزامهم بمعايير النزاهة، واحترامهم للقانون، وتحقيق التوازن المطلوب بين الصلاحيات والمسؤوليات، وذلك عن طريق تمكين الجهات الرقابية واحترامهم للقانون، وتحقيق التوازن المطلوب بين الصلاحيات والمسؤوليات، وذلك عن طريق تمكين الجهات الرقابية من متابعة الأداء الإداري، وتحديد الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، كما توفر المساءلة توجيهات واضحة لأصحاب القرار بشأن كيفية استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم، وتساعد على ترسيخ ثقافة الالتزام والجدية في العمل، والوفاء بالواجبات المطلوبة، مما يجعلها أداة وقائية بامتياز لمكافحة الفساد الاداري[2].

تتجلى أهمية المساءلة بشكل خاص، كونها تسهم في بناء بيئة إدارية سليمة تقوم على احترام القانون وتكافئ الفرص، وتمنع استغلال النفوذ والمناصب لأغراض شخصية، ومن خلال تفعيل المساءلة، تصبح الجماعات المحلية أكثر قدرة على ترسيخ دعائم دولة القانون ودولة المؤسسات، إذ تخضع أداء مسؤوليها ومعاملاتهم الإدارية لمعايير موضوعية تعزز الثقة بين المواطن والإدارة، وتقلل من فرص تفشي الفساد الإداري، لذا فإن المساءلة، بما تحمله من مضامين قانونية وأخلاقية، تعد من أهم الوسائل التي تمكن من بناء إدارة عمومية حديثة وفعالة، قائمة على مبادئ الشفافية والمحاسبة وخدمة الصالح العام[3].

المطلب الثاني: فعالية مبادئ المساواة والحياد في القضاء على الفساد الإداري في ظل الرقمنة

---

(1) العيد مير، بن خليفة سمرة، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالجماعات المحلية"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، مخبر الدراسات القانونية ومسؤولية المهنيين، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد 14، العدد 30، 22 أكتوبر 2022، ص 475.

(2) العيد مير، بن خليفة سمرة، المرجع السابق، ص 476

(3) المرجع نفسه، ص 477.

لا يمكن الحديث على تفعيل إجراءات الوقاية من الفساد الإداري ومكافحة مظاهره المختلفة إلا من خلال الاعتماد الفعلي على مبدأ الحياة والمساواة الإدارية، نظرا لأهميتها في التقليل من الفساد الإداري بشتى أنواعه.

إن اعتماد الرقمنة للمساواة وما تحتويه من مفاهيم مثل الحياد والمساءلة يؤدي إلى زيادة قوة التسيير الإداري لديها من جهة، ومكافحة الفساد الإداري بمظاهره المختلفة كالرشوة والتزوير، لذلك سنركز من خلال هذا المطلب على تطبيق مبدأ المساواة وتطبيق مبدأ الحياد في القضاء على الفساد الإداري.

الفرع الأول: دور مبدأ المساواة في القضاء على الفساد الإداري في ظل الرقمنة

يعتبر مبدأ المساواة من أهم المبادئ التقليدية أو الكلاسيكية فهذا الأخير لا يندرج ضمن المبادئ الحديثة التي تساهم في القضاء على الفساد في الإدارات غير ذلك فإنه تطبيقه واجب وضروري من قبل السلطات الإدارية المختصة لتنظيم وسير المرفق العام[1] .

لذلك يمكننا تعريف المساواة على أنها عدم التميز أو التفرقة بين المواطنين أو بين المستفيدين من خدمات الإدارة، متى تماثلت مراكزهم القانونية، وتعرف الأساتذة "ضريفي نادية" المساواة بأنه "التزام المرفق العام بتقديم الخدمات للمرتفقين دون أي تمييز غير مبرر[2].

تظهر أهمية مبدأ المساواة في خدمات المرافق العامة في الناحية الإدارية وهذا من خلال إعطاء الطابع السيادي للمرفق العام، وهذا ما يجعل تقديم الخدمات الإدارية يكون بالتساوي بين جميع المنتفعين الموجودين في نفس المركز الذي يتطلبه القانون.

ويعمل هذا المبدأ على تحقيق الأهداف التالية:

---

(1) جميلة ديلم، المرجع السابق، ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص 36.

– يضمن للأفراد الذين يتقدمون من الانتفاع من الخدمات الإدارية الحماية من التعسف وفساد الإدارة المشرفة.

– وجوب المساواة أو التسوية في المعاملة بين المستفيدين أمام الإدارات متى توفرت فيهم الشروط القانونية[1] .

– الحفاظ على المساواة بين المنتفعين وعدم انتهاكها بطريقة غير مباشرة كأن تحدد الإدارة المشرفة على سير هذا المرفق.

– حماية الحقوق الأساسية للأفراد عند الاستفادة من خدمات المرافق العامة من الناحية الإدارية نذكر منها: الحق في تقلد الوظائف العامة.

– إن مبدأ المساواة في خدمات المرافق العامة له أهمية بالغة، ودور مهم في الإدارات من أجل التساوي بين الجميع.

– حرص المشرع الجزائري على تكريس مبدأ المساواة في المنظومة القانونية الوطنية، ومن هذا يتضح لنا أن القيمة الدستورية لمبدأ المساواة ثابتة له في كل الأحوال لأن غالبية الفقه الدستوري تتجه إلى أن النصوص الواردة في الدستور، ومن ثم لا يستطيع المشرع أن يسن تشريعا يخالف به ما تضمنه الدستور[2] .

---

[1] عبد الرزاق صديقي، مبدأ المساواة في الخدمات المرافق الامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص 21.

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96–438، مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج.ر عدد 25، صادر في 14 أفريل 2002، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج عدد 25، مؤرخ في 14 أفريل 2002، معدل ومتمم بالقانون رقم 19–08، مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج عدد63، الصادر في 16 نوفمبر سنة 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 16–01، مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج، عدد 14، صادر في 07 مارس سنة 2016، معدل بالتعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي 20–442، مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، العدد 82، صادر في 30 ديسمبر 2020.

إن تطبيق نظام الرقمنة يؤكد ويدعم مبدأ المساواة بصورة كبيرة جدا، وسبب ذلك يعود إلى تقديم الخدمة الكترونيا، فكل من يستطيع تعامل مع الحاسب الآلي يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة بسهولة، فالرقمنة جعلت للمواطنين الاستفادة من الخدمات الإدارية بكل الطرق المتاحة عند توفر الإدارة الالكترونية في الخدمة.[1]

ومن جهة أخرى فإن استعمال نظام الرقمنة يساعد على التخلص والقضاء على الوساطة والفساد الإداري في تقديم الخدمات التي تفرق بين الأفراد وتجعل تطبيق مبدأ المساواة منعدم في الخدمات الإدارية ومن ثم فلا وجود لمجال التزوير والغش بتطبيق نظام الرقمنة واعمالا بمبدأ المساواة في تطبيقه داخل الإدارات التي تجعل الأفراد ينتفعون من الخدمات داخل المرافق العامة.

ومثلا في الجزائر قررت وزارة الداخلية التعامل بنظام الرسائل القصيرة SMS فيما يخص التسيير الإداري في محاولة لاستئصال البيروقراطية، حيث يتم تبليغ المواطنين بكل المستجدات بواسطة الرسائل النصية[2] .

الفرع الثاني: دور مبدأ الحياد في مكافحة الفساد الإداري في ظل الرقمنة

ساهمت التكنولوجيا بدخولها إلى عالم الإدارات والمرافق العامة وتطبيق الرقمنة والحياد الالكتروني في القضاء على كل أنواع لفساد الإداري من تزوير وغش في الخدمات التي يستفيد منها المواطنين.

يعرف مبدأ الحياد على أنه إلزام المرفق العام وموظفيه بالتحفظ والموضوعية وعدم التفرقة والتميز بين الجميع وعدم التحيز في المعاملة بل ويجب أن تكون المعاملة عادلة بين الجميع.

---

[1] بوعلام طوبال، علاقة الإدارة الالكترونية بالمبادئ العامة التي تحكم سير المرافق العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، المجلد 5، العدد 2، 2020/06/01، ص 464.

[2] بوعلام طوبال، المرجع السابق، ص 464.

ومبدأ الحياد من المبادئ التي نص عليها الدستور قانونا فبالرجوع إلى التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 نجده قد نص على هذا المبدأ في نص المادة 26 منه[1]حيث جاء فيها "أن القانون يضمن عدم تحيز الإدارة، ولا بد من تعامل الإدارة بكل حياد مع الجمهور المرتفق"[2].

ويعرف كذلك مبدأ الحياد في مفهومه الإيجابي بأنه عدم التحيز لأي طرف من أطراف النزاع، ويكون إيجابيا إذا عبر المعني بالحياد عن موقفه من خلال اتفاق أو معاهدة يطمئن بها اتجاه أشخاص معينة، هذا ما جعل مبدأ الحياد يكتسي طابع ضروري في القضاء على الفساد الإداري داخل الإدارات، فالتكنولوجيا قضت على شتى أنواع الفساد في الإدارات بإدخال الرقمنة وتطبيقاتها، فهذه الأخيرة جعلت الإدارات تتصف بالموضوعية والصرامة اتجاه الأطراف المعينة بهذا العمل وهناك من عرف مبدأ الحياء في مفهومه الواسع، بأنه يمكن استعماله في عدة أنظمة ومجالات على مختلف طبيعتها حيث يتميز بالمرونة الضرورية لتطابقه مع عدة مفاهيم وخاصة الإدارة العامة.

إن اقتران مبدأ الحياة بالإدارة العامة لا يعني بقاء هذه الأخيرة بعيدة لا تتدخل في الصراع، على عكس تدخلها اجباري، ولكن يشرط خضوعها لأحكام قانونية[3] .

وتحقق الإدارة الالكترونية مستويات مرتفعة من الحياد في أعمال الإدارة التقليدية التي تعرف بالانغلاق والسرية، فالمرافق الحديثة تركز بشكل كبير على كسب ثقة المواطنين المنتفعين بالخدمة من خلال الحياد وعدم التحيز بين الأطراف ومعاملة الجميع بنفس المبادئ التي أقرها القانون.

---

(1) المادة 26 من دستور 2020.

(2) جميلة ديلم، المرجع السابق، ص 36.

(3) حميدي محمد بوحفص، مبدأ حياة الإدارة العامة في القانون الجزائري، دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق، تلمسان 2007/2006، ص 26-27.

فتطبيق أسلوب الإدارة الالكترونية يكرس فعليا وعمليا مبدأ الحياد أمام المرافق العامة، واستخدام وتطبيق الرقمنة يؤكد على مرونة المرفق العام ومسايرته للمستجدات ومدى قبوله الدائم بما يخدم المصلحة العامة فالعمل على تطبيق المبدئ الحياد في الإدارات من المبادئ القانونية المستحدثة والمرتبطة بالرقمنة من أجل الوصول إلى معايير الجودة والشفافية والمشاركة في عمل المرافق العامة[1] .

ومن أمثلة تطبيقات مبدأ الحياد في القضاء على الفساد الإداري:

1. نظام التسجيل الجامعي الالكتروني، بينما تسجيل الطلبة الكترونيا وفق معايير موحدة، دون تدخل بشري مباشر، مما يضمن حيادية الإدارة في قبول الطلبات.

2. منصة "إدارتي" أو "سجلني" للخدمات الإدارية، تقدم خدمات موحدة لجميع المواطنين دون تميز، مثل استخراج الوثائق الرسمية أو دفع الرسوم.

3. الترشح الالكتروني للمباريات العمومية: تقبل الملفات وفق شروط تقنية مضبوطة، وتمنع أي وساطة أو تدخل شخصي.

4. الطلب الالكتروني لجوازات السفر أو بطاقات التعريف[2] . يتم التعامل مع كل الطلبات بشكل آلي، دون مراعات الوضع الاجتماعي أو صلة القرابة أو النفوذ.

5. أنظمة الدعم الاجتماعي الرقمي (مثل بطاقة التموين، أو المساعدات): تمنع المساعدات بناء على بيانات رقمية ومعايير اقتصادية دون تدخل يدوي أو شخصي.

6. بوابات التوظيف للجميع من خلال إعلانات الكترونية، وإجراءات ترشيح قائمة على معايير موضوعية.

7. منصة الصفقات العمومية الالكترونية: تتيح فرص المشاركة في العروض بشكل متساو لجميع المقاولين، دون تفضيل جهة على أخرى.

---

[1] خليل بن حمد البوسعيدي، "أثر الرقمنة عمل الإداري في سلطنة عمان على تطبيق المبادئ القانونية التي تحكم سير المرافق العامة"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، كلية الحقوق، المجلد 9، العدد 1، 2024/01/15، ص 26.

[2] أنظر الملحق رقم 02.

خلاصة الفصل

يلخص هذا الفصل دور التحول الرقمي في مكافحة الفساد الإداري، حيث تم التركيز على كيفية استخدام الرقمنة لتحسين الانظمة الإدارية من خلال تعزيز الشفافية، المساءلة والمحاسبة.

كما ناقش الفصل تأثير الرقمنة على مكافحة الفساد الإداري، حيث تم إبراز كيف أن تكنولوجيا المعلومات تساعد في تقليل التلاعب وتحسين كفاءة الاجراءات الإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، تناول الفصل الفساد الإداري كظاهرة تأثر سلبا على المؤسسات، مع تحديد أسبابه وأنواعه، تم التأكد على أن التحول الرقمي يعد أداة فعالة في مكافحة الفساد الإداري من خلال تقليص الفرص المتاحة للمراسلات الفاسدة وضمان الحياد والمساواة في تقديم الخدمات.

الفصل الثاني: الآليات الرقمية في محاربة الفساد الاداري

يعد الفساد الإداري يعد من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الحكومات في مختلف أنحاء العالم، حيث يؤثر سلبا على فعاليات المؤسسات العامة، ويعرقل التنمية المستدامة، وقد أثبتت التجارب العالمية أن مكافحة الفساد تتطلب تكاملا بين الجهود القانونية والإدارية، واستخدام أدوات تكنولوجية مبتكرة تساعد في تعزيز الشفافية وتوفير الرقابة المستمرة على الأنشطة الحكومية، وتحسين كفاءتها، فمن خلال اعتماد الأنظمة الحكومية لتبادل المعلومات، وكذلك استخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، ثم فتح آفاق جديدة لزيادة الشفافية وتحقيق الرقابة الفعلة على جميع المستويات الحكومية. وبهذا تعتبر الآليات الرقمية احدى الأدوات القانونية الحديثة التي تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل النظم الإدارية، مما يساهم بشكل كبير في مكافحة الفساد الإداري وتعزيز الثقة داخل الإدارات العمومية، ومن خلال هذا الفصل سنتناول في (المبحث الأول) الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، أما (المبحث الثاني) فيتضمن الرقابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني.

المبحث الأول: الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

تعد شبكة الأنترنت من أبرز مظاهر تطور التكنولوجيا فهذه الأخيرة تعتبر وسيلة فعالة في مختلف المجالات، حيث تمثل آلية رقمية في تبادل المعلومات والبيانات بشكل فوري مما سهل عملية التواصل بين الإدارة والمواطن، وتعزز عنصر الشفافية في جميع العمليات الإدارية.

وفي ظل تفشي ظاهرة الفساد الإداري التي تعد من أهم الظواهر السلبية التي تعيق سير الإدارات العامة، أصبح من الضروري البحث عن أدوات فعالة لمكافحتها وتسهيل الرقابة على كل ظواهر التزوير والرشوة داخل المؤسسات العمومية وكذا تفعيل آليات التبليغ عن الفساد الإداري بطرق آمنة وفعالة لتقليل فرص التلاعب والتزوير.

انطلاقا من هذا الطرح سنتناول في هذا المبحث نقطتين أساسيتين: (المطلب الأول) نتناول الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري، (المطلب الثاني) دور الخدمات الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري ومدى فعاليتها في التصدي للفساد الإداري.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

تعتبر الخدمات الالكترونية من أبرز نتائج هذا التطور، إذ أصبحت تمثل واجهة جديدة لتقديم الخدمات تعتمد على السرعة، والدقة، وسهولة الوصول، سواء في القطاع العام أو الخاص، نظرا لأهمية هذا المفهوم، سيتم في هذا المطلب تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فروع تبدأ أولا بتعريف الخدمات الالكترونية بشكل واضح ومفصل، ثم تنتقل إلى استعراض أهم المتطلبات اللازمة لتوفيرها وتفعيلها، وأخيرا سنتناول في الفرع الثالث دور بوابة الخدمات الالكترونية باعتبارها منصة شاملة لتقديم الخدمات بطرق حديثة ومتكاملة. ونتناول في هذا المطلب (الفرع الأول) تعريف الخدمات الالكترونية كآلية لمحاربة الفساد الإداري، أما في (الفرع الثاني) متطلبات الخدمات الالكترونية، وفي (الفرع الثالث)، دور بوابة الخدمات الالكترونية.

الفرع الأول: تعريف الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

تعرف الخدمات الالكترونية هي تلك الخدمات التي تقدم باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة، تنفذ بشكل تفاعلي بين مقدم الخدمة والمستفيد عبر الوسائط الالكترونية المتعددة، دون الحاجة إلى الحضور المادي، حيث تتيح للمستخدمين القيام بالمعاملات الإدارية وطلب الخدمات ذاتيا من خلال أنظمة معلوماتية متطورة، تضمن السرعة والفعالية في الأداء وتأخذ شكلا من أشكال الخدمة الذاتية، أي تسهم في تحسين جودة الخدمات العامة[1] .

وينظر إلى مفهوم الخدمات الالكترونية على أنه يشمل خدمات متكاملة، مترابطة، ومبنية، على أسس تقنية متطورة، تقدم من خلال الوسائط الرقمية المتنوعة، وتشمل كافة الأجهزة المتصلة شبكيا، سواء كانت سلكية أو لا سلكية، كأجهزة الحاسوب، والهواتف المحمولة، والأجهزة الذكية، فضلا عن المركبات والأجهزة التي تتضمن تقنيات منفصلة بشبكة رقمية وتوثق على نحو الكتروني[2] .

---

[1] زينب نافع، "الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر: نحو إرساء الحكومة الالكترونية"، **مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية**، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 14، العدد 05، 2020، ص 125.

[2] عماد بوقلاشي، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات العمومية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص ص 138، 139.

الفرع الثاني: متطلبات الخدمات الالكترونية

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، بات من الضروري على الإدارات العمومية في مختلف الدول أن تتجه نحو رقمنة خدماتها من خلال استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة، الهدف الأساسي من ذلك تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، ورفع كفاءة الأداء الإداري، بالإضافة إلى تمكين المواطن من الاستفادة من هذه الخدمات في أي وقت ومن أي مكان، بما في ذلك خارج أوقات العمل الرسمية، حيث يمكنه ذلك من الولوج إلى الخدمات عبر الأنترنت على مدار الساعة، أي 24 ساعة في اليوم، مما يسهم في تقليل الوقت والجهد والتكلفة، سواء الإدارة أو المواطن، مع تحقيق مستوى عال من الشفافية والفعالية.

تعد عملية توجيه الخدمة نحو المواطن من أهم العوامل لتحقيق رضا المستخدم، ويتم ذلك من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة، ويعد هذا المفهوم جوهر الخدمة الالكترونية المتكاملة، حيث يتم التركيز على تلبية حاجات المواطن بطريقة حديثة ومواكبة للتطورات التقنية

كما أن مفهوم التسويق الحديث للخدمات، المبني على فهم وتلبية توقعات المستفيدين، يجعل من الضروري أن يتم تصميم وتقديم الخدمات الالكترونية بطريقة تراعي تطلعاتهم واحتياجاتهم الخاصة، مما يدفعهم للتفاعل الإيجابي مع هذه الخدمات والاستفادة منها[1].

أ- وصف الخدمة الالكترونية:

يعتبر وصفة الخدمة الإلكترونية وتطبيقها بشكل دقيق وواضح أمرا أساسيا، حيث يجب أن تكون الخدمة مفهومة وسهلة الاستخدام بالنسبة للمستفيد، وأن يتم التعبير عنها بأدق

[1] مسعودي مسعودة، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة حالة بلدية أولاد خالد"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2017، 2018، ص 75.

التفاصيل الممكنة، فالوصف غير الدقيق أو المبهم لا يمكن المستفيد من فهم الخدمة ولا من التفاعل معها والاستفادة منها[1].

ب- الإعلان عن الخدمة الالكترونية:

يقع على عاتق مزود الخدمة الالكترونية مهمة الترويج والاعلان عن خدماته، وشرح خصائصها ومميزاتها، حتى يتمكن المستفيدون من معرفتها والوصل إليها والاستفادة منها، فالإعلان الجيد يسهم في تمكين الأفراد من اكتشاف هذه الخدمات.

ج- اكتشاف الخدمة الالكترونية:

ان اكتشاف الخدمة الالكترونية من طرف المستفيدين يجب أن يتم بطريقة تلبي احتياجاتهم بشكل أفضل وأكثر كفاءة

وهنا يأتي دور التسويق الالكتروني الذي يبرز فوائد الخدمة ويظهر قردتها على ارضاء المستفيد مما يؤدي إلى تبنيها واستخدامها[2].

د- تركيب الخدمة الالكترونية:

تعني هذه المرحلة تصميم الخدمات الالكترونية بحيث تحمل قيمة مضافة، وتأخذ بعين الاعتبار تكامل المكونات المختلفة، من نماذج وواجهات قابلة للاستخدام الفعال من أجل تحقيق الاستفادة القصوى[3].

---

[1] شريفة يوسف الزين، اشراف مناد، "الإدارة الالكترونية قي محاربة الفساد الإداري"، **مجلة الدراسات الأكاديمية**، جامعة ديجي فارس بالمدية، (الجزائر)، المجلد 03، العدد 03، 2021، ص 151.

[2] المرجع نفسه، ص 151.

[3] المرجع نفسه، ص 151.

هـ. النظام المالي

توفير التمويل اللازم للتحول الرقمي في الإدارة ضروري لضمان جودة واستمرارية الخدمات وتحقيق الفعالية[1].

و. التوعية الإعلامية

رفع وعي المواطنين بأهمية الخدمات الالكترونية وكيفية استخدامها يسهم في نجاح عملية التحول الرقمي[2].

ز. تحديث الإدارة

تطوير الإدارات يشمل تحسين البنية التحتية الرقمية، وتدريب الكوادر، ووضع خطط استراتيجية للتكيف مع التحول الرقمي[3].

ح. التطور الفني

يتطلب النجاح في تقديم الخدمات الالكترونية دعما تقنيا متطورا من خلال شبكات اتصال فعالة وأنظمة معلومات آمنة وحديثة[4].

ط. تقديم الخدمة الالكترونية وتسليمها:

تعد هذه المرحلة من أهم عناصر الخدمة الالكترونية، حيث يتم فيها تسليم الخدمة للمستفيد بشكل مباشر، سواء عبر البوابات الرقمية أو المنصات الإلكترونية.

---

(1) الياس شاهد وآخرون، "تقديم تجربة الخدمة الالكترونية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية**، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 133.

(2) المرجع نفسه، ص 133.

(3) الياس شاهد وآخرون، المرجع السابق، ص 133.

(4) فايزة مومني، خيرة بن موسى، "الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة، المجلد 09، العدد 02، 2023، ص 184-185.

ويجب أن تكون هذه العملية مربحة وسهلة وسريعة، بما يحقق رضا المواطن ويشعره بالكفاءة والثقة في الخدمة المقدمة.

وتوجد خدمات الكترونية أخرى تساهم بفعالية في مكافحة الفساد، من خلال تعزيز الشفافية وتقليل التلامس البشري من الإجراءات الإدارية، وهذا ما تدعمه القوانين الجزائرية[1].

الفرع الثالث: دور بوابة الخدمات الالكترونية

تعد البوابة الالكترونية نافذة مركزية موحدة تتيح للمستخدمين الوصول إلى نطاق واسع من الخدمات الرقمية التي تقدمها الجهات الحكومية أو المؤسسات الخاصة، سواء على مستوى قطاع محدد أو يشكل على هذه البوابة لا تقتصر على تقديم خدمات مباشرة فحسب، بل توفر أيضا حلا تقنيا متطورا يجمع المعلومات والمحتويات من مصادر متعددة، مما يسهل على المستخدمين التفاعل والوصول إلى البيانات بكل سلاسة، وتعتمد هذه البوابة على التنسيق الفعال بين مختلف الجهات المسؤولة، وتحرص على توفير محتوى محدث وآني، يتم بناؤه وفق أسس تنظيمية إقليمية ووطنية، يتم بناؤه وفق أسس تنظيمية إقليمية ووطنية، ويتماشى مع مبدأ الشراكة والانفتاح في تداول المعلومات.

ان انشاء بوابة الكترونية ناجحة يعتمد على مبدأ الشفافية وتسهيل الوصول، بحيث تتمكن الإدارة العامة من استخدامها كأداة لتعزيز كفاءة العمل والتواصل مع الجمهور، إذ توفر واجهة موحدة للتعامل مع الإدارات المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه البوابات لا يتم تصميمها من الصفر، بل تبنى على أسس تكنولوجية وهندسية موجودة مسبق، تطور وتكيف لتتلاءم مع البيئة الرقمية التي تنتمي إليها.

البوابة الالكترونية تسهم في تخفيف عبء النتائج عن البحث المتكرر عن خدمات معينة، إذ تبسط الوصول إلى المعلومات وتسهل الإجراءات، مما يسمح بتقديم خدمة أسرع وأكثر كفاءة، ومن هنا نتبع أهمية أن تكون هذه البوابات مصممة بشكل يراعي بسهولة

[1] المرجع نفسه، ص 185.

الاستخدام، وتناسب الشرائح المجتمعية، بحيث لا يشعر المستخدم أنه بحاجة إلى مهارات تقنية مستخدمة للتفاعل معها.[1]

تتيح البوابة الالكترونية للجهات الحكومية إمكانية دعم المواطنين في إيجاد احتياجاتهم من الخدمات بسهولة، دون الحاجة إلى التنقل بين مواقع متعددة للوزارات والإدارات، كما تسمح بتخصيص الواجهة والخدمات وفقا لبيانات المستخدم، مما يضفي طابعا شخصيا على تجربته، ويجعل التفاعل مع النظام أكثر فاعلية من جهة أخرى، فإن جمهور البوابة الالكترونية متنوع وواسع، ولهذا يجب أن تبنى البوابة كأسلوب يأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأذواق وتنع الحاجات، فالمواطن قد يون بحاجة إلى معلومة سريعة، في حين يحتاج آخر إلى خدمة معقدة تستدعي تدخل أكثر من جهة حكومية، وهنا تظهر أهمية تصميم البوابة بطريقة تتيح تخصيص المحتوى والخدمات، بناء على البيانات المدخلة من قبل المستخدم، مما يعزز تجربته الاستخدام ويجعلها أكثر كفاءة وفاعلية.

أما فيما يخص دور البوابات الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، فإن لهذه البوابات أثرا بالغا في تحسين مستوى الشفافية ومراقبة الأداء الإداري، فعندما يتاح للمواطنين الوصول إلى المعلومات والخدمات بسهولة ووضوح، تقل فرص التلاعب والاحتكار، ويصبح كل فرد قادر على مراقبة وتقييم أداء الجهات الإدارية إذا فإن المواطن من خلال هذه البوابة يمكنه أن يرى جميع ما يتعلق بالخدمات العامة، ويختص منها ما يناسب احتياجاته، ويتفاعل معها بطريقة رقمية بعيدة عن التحيز أو الفساد[2].

وفي إطار تعميم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد الإداري، تبنت الجزائر آليات رقمية حديثة على رأسها البوابات الالكترونية المخصصة للتبليغ عن الفساد، والتي تعتبر من أبرز

---

(1) محمد سعداوي، انعكاسات تطبيق الخدمة الالكترونية على أداء المرافق العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2003، ص 112.

(2) يوسف محمد أبو أمونة، واقع إدارة الموارد البشرية الالكترونية في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في إدارة أعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2003، ص 60.

صور التحول الرقمي داخل الإدارات العامة، فقد أصبحت هذه المنصات أداة رئيسية تمكن المواطنين من الإبلاغ عن مظاهر الفساد بكل سهولة وأمان[1].

حيث أن السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد تتلقى شكاوى عبر قنوات متعددة، وقد تم تقديم هذه التبليغات عبر عدة منصات منها المنصة الرقمية الرسمية "بلغنا"، بالإضافة إلى ذلك توجد منصة أخرى وهي المنصة الرقمية للشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"، فهذه المنصات تؤدي بطبيعة الحال إلى القضاء على البيروقراطية والتزوير من خلال استخدام هذه المنصات الرقمية، مما يعزز قيم النزاهة والثقة بين المواطن والادارة[2].

---

[1] منصة التبليغ، "الرقمنة لمحاربة الفساد الإداري، متاحة على الرابط: www.akhbarelwatane.dz، تاريخ الاطلاع 2025/04/22، على الساعة 21:03.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الخدمات الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري

إن المسؤولية الواقعة على عاتق الإدارة الالكترونية هي توفير خدمات عديدة ومتنوعة تختلف عن خدمات الإدارة التقليدية بحيث تمتاز الإدارة الالكترونية بسرعة في تنفيذ الخدمات تحقيقا للشفافية والمساءلة.

إن الخدمة الالكترونية هي طريقة يعتمد عليها في القضاء على الفساد الإداري بكل أنواعه من تزوير ورشوة [1]. بحيث تناولنا في هذا المطلب إلى (الفرع الأول) دور الخدمات الإلكترونية في تسيير المرفق العام، و(الفرع الثاني) دور الخدمات الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة، و(الفرع الثالث) دور الخدمات الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية.

الفرع الأول: دور الخدمات الالكترونية في تسيير المرفق العام

إن الأسلوب التقليدي الذي كان سائدا في أغلب الإدارات الجزائرية جعل المرفق العام يعاني من عدة نقائض وعدة سلبيات في تقديم خدماته للمواطنين، وبظهور التطور التكنولوجي وأساليبه وبسبب التطور الذي شهده العالم بسبب هذه الأخيرة، العديد من الإدارات تعيد النظر في طريقة العمل لتحسين أدائها، وتحقيق رضا المواطنين، والوصول إلى الجودة في خدماتها، لدى لجأت إلى الرقمنة، وكذا تقديم الخدمات الالكترونية، وكذا المواقع الالكترونية والشباك والدفع الالكتروني[2].

إن النظام القانوني الذي يحكم المرافق العامة يضمن استمرار هذه المرافق بأداء خدماتها، حيث أن تقديم المرفق لخدمات بشكل الكتروني من شأنه تحسين جودة الخدمات.

---

[1] كمال العيساوي، عبد الرحيم رحالي، المرجع السابق، ص 57.

[2] ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي، دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021-2022، ص 41.

إن الغاية الأساسية من المرفق العام هو تقديم مختلف الخدمات للأفراد ذات النفع العام ولتحقيق أو الوصول لهذه الغاية يجب دوام استمرار المرفق العام بأداء وظائفه بانتظام، أي أن مضمون هذا المبدأ هو العمل بصفة مستمرة[1].

إن تحول الإدارة العمومية من النظام التقليدي إلى النظام الالكتروني يفرض عليها البدء في تقديم خدماتها بشكل حديث أو شكل الكتروني لفائدة المنتفعين من الخدمات الالكترونية وفقا للعديد من التقنيات والإجراءات التي يجب مراعاتها عند تقديم الخدمات خذا من جهة، ومن جهة أخرى وجب عليها تجديد هيكلتها وأنظمة عملها وتكييفها مع هذا النظام الحديث[2].

إن تأثير الإدارة الالكترونية على مبدأ دوام سير المرفق العام في تأكيد هذا المبدأ أو تطويره إلى الأفضل من حيث سهولة أداء الرسوم اللازمة للاستفادة من خدمات المرافق واستمرارية أداء المرفق لتقديم خدماته للمنتفعين ولا شك أن الخدمة الالكترونية تجعل هذا المبدأ يتجه للتطبيق، حيث لا توجد ساعة أو يوم معين لفتح وغلق المرافق العمومية وإنما الخدمة متوفرة على مدار الساعة وهذا ما يجعل تقليل فرص اضراب الموظفين[3].

إن تطبيق النظام الرقمي للمرفق العام من شأنه تأكيد مبدأ دوام سير المرفق العام على سبيل الدوام والاستمرارية، بحيث يمكن للمواطن طلب الخدمة في أي وقت شاء بمجرد الدخول أو الاطلاع على شبكة المعلومات إذا كانت الخدمة المطلوبة متاحة ويمكن تلبيتها دون أي شرط مثل الزامية حضور المواطن المعني ودون التقيد بالمواعيد المعينة، فيمكن تقديم خدمات للمواطن عن طريق خدمة الهاتف أو أجهزة الحاسب، كما يستطيع الموظف أن

---

(1) محمد ناصر محمد مطلق دحيم العتيبي، "التحول الرقمي وأثره على المرفق العام"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 64، العدد 02، جامعة عين شمس، 2022، ص23.

(2) عماد بوقلاشي، المرجع السابق، ص 158.

(3) فاطمة زهراء مومنين، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر (2013-2018)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019، ص 10.

يرد على استفسارات المواطنين من خلال الرسائل التي يرسلونها بالبريد الالكتروني حتى وهو في بيته[1].

إن أهم واجبات السلطة الإدارية أن تعمل على سير المرافق العامة بانتظام بحيث يجد المواطنين الذين يريدون الحصول على الخدمة أو المنفعة المطلوبة توفر المكان والزمان المحدد لأدائها.

ويتضح تأثير تطبيق نظام الإدارة الالكترونية على دوام سير المرفق العام وذلك من خلال تقديمه لخدمات عامة مستمرة تجعل المرفق في حالة تطور وتقدم فالإدارة الالكترونية أصبحت تلعب دورا مهما في القضاء على تعسف الموظفين والقضاء على التسيب الوظيفي وذلك طبقا لدوام سير المرفق العام[2].

كما يؤدي نظام الإدارة الالكترونية في التأثير الإيجابي في بعض النواحي الوظيفية حيث تتمكن الإدارة من التغلب على مشكلة الحصول على إجازات مرضية وغيرها من الاجازات التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها، حيث أن تقديم الخدمة العامة للمواطنين من خلال نظام الإدارة الالكترونية يؤدي إلى ضمان استمرارية المرافق العامة والقضاء على المشاكل التي تحدث بين الإدارات والموظفين[3].

الفرع الثاني: دور الخدمات الالكترونية في تفعيل مبدأ المساواة

يعلق الأفراد في البلدان النامية آمالا كثيرة على ما يسمى بنظام الحكومة الالكترونية في تفعيل مبدأ المساواة أمام المرافق العامة بصفة أو بصورة عملية، ومن فوائد الخدمة الالكترونية مع المرفق العام ما يلي:

---

(1) محمد ناصر محمد مطلق دحيم العتيبي، المرجع السابق، ص 24.

(2) فاتح بورغداد، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2010-2020، ص32.

(3) المرجع نفسه، ص 33.

– تحقيق حياد المرفق العام الكترونيا: حيث يعمل هذا المبدأ على منع التميز بين الأفراد، بحيث يؤدي تطبيق الخدمة أو الحياد الالكتروني إلى التغلب على البيروقراطية وظاهرة الفساد الإداري، وكذلك تعمل الخدمة الالكترونية على مساعدة الدولة في كفالة المساواة[1].

وذلك من خلال دعم الفقراء وتحقيق المساواة بين الأفراد، وذلك أن الخدمة تقدم بشكل آلي والكتروني، كما يمكن لأي شخص باستعمال جهاز الكمبيوتر المحمول عليها[2].

إن مبدأ المساواة هو ما تضمنه القواعد التنظيمية عدم التفرقة بين العملاء وتحديد رسوم لاستخدام التي يطلبها انشاء بوابة الكترونية وتنفرد الأنترنت من بين وسائل الاتصال بعد تحديد رسوم لها يعتمد على المسافات أو المدة أو الوقت أو حجم الرسالة، ويتضح لنا أن الإدارة الالكترونية جاءت لتغطية عيوب الإدارة التقليدية[3].

يقوم هذا المبدأ على المساواة في التعامل مع المستخدمين في المرفق العام، حيث أن يكونون في مركز قانوني متماثل في الانتفاع بخدماته، وهنا لا نقصد بالمساواة المطلقة بين كل الأفراد، لأن الناس متفاوتون في المواهب ومختلفون في القدرات، وانما مساواة نسبية أو قانونية تعني الزامية معاملة المرفق لطالبي الانتفاع بالخدمات الالكترونية على قدم المساواة[4].

---

(1) عقيلة جعيجع، فطيمة بن سنوسي، "مبدأ المساواة أمام المرفق العام الالكتروني"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة الجزائر 01، المجلد 15، العدد (01)، 2022، ص 2205.

(2) فايزة مومني، خيرة بن موسى، المرجع السابق، ص 188.

(3) عبد الفتاح بيومى حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 106.

(4) عبد الرحيم لحرش، "الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي" **أبحاث الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع**، جامعة غرداية، المجلد 99، العدد 999، بدون سنة نشر، ص 09.

كما تعرف المساواة في الخدمة على أنها المساواة في مستوى جودة الخدمات المقدمة لجميع المستخدمين دون أي شكل من أشكال التميز، حيث تملك البيئة الافتراضية للإدارة الالكترونية القدرة على تمكين أفضل خدمات دون تحيز أو شكل من أشكال التميز[1].

إن المرافق العامة تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات إلى الأفراد الذين يبحثون عنها أمام الإدارة العامة، المقررة بتقديم الخدمة دون التميز بينهم، وبهذا ساهمت أو حققت الخدمة الالكترونية من خلال تطبيقها لمبدأ المساواة في تقديم الخدمات الالكترونية من خلال تطبيقها لمبدأ المساواة في تقديم الخدمات الالكترونية بالقضاء على تزوير الملفات والوثائق داخل الإدارات بكل أنواعها وساهمت في محاربة البيروقراطية التي كان العامل الأساسي في انتشار المفاسد، حيث أدى تطبيق الخدمة الالكترونية إلى التغلب والقضاء على كل أنواع الفساد، فدخول الرقمنة ساهم في تحقيق نزاهة أكثر [2].

ولتحقيق مبدأ المساواة أمام الخدمات الالكترونية أو المرفق العام الالكتروني يجب اعداد وتهيئة المواطن قبل تطوير التقنيات مثل عقد المحاضرات والندوات لجميع أفراد المجتمع، وأيضا ادراج التقنيات الالكترونية كأحد المواد المقررة في المناهج التربوية، إضافة إلى هذا إطلاق برامج اعلامية تثقيفية للمجتمع[3].

إلا أن تحقيق مبدأ المساواة في ظل التحول الرقمي يستلزم إلمام جميع الأفراد بالمعرفة والدراية اللازمة بكيفية التعامل مع الوسائل الحديثة للاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ومن ثم فإن نجاح هذا التحول مرهون ومرتبط بمدى وعي الأفراد أو المواطنين بهذه الوسائل.

لهذا يجب تنظيم دورات مجانية للحصول على هذا الوعي والمعرفة الكاملة بهذه الوسائل[4].

---

(1) عبد الرحيم لحرش، المرجع السابق، ص 9-10.

(2) شريفة يوسف الزين، إشراف مناد، المرجع السابق، ص 153.

(3) عقيلة جعيجع، فطيمة بن سنوسي، المرجع السابق، ص 2207.

(4) محمد ناصر محمد مطلق دحيم العتيبي، المرجع السابق، ص 54.

وتنفيذا للعمل ومخطط الحكومة الجزائرية الذي يهدف إلى تحسين عمل الإدارات قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتجسيد عدة مشاريع في مجال عصرنة المرافق العامة في إطار مشروع الجزائر الالكترونية، ومن أهم هذه المشاريع، نذكر منها مشروع البلدية الالكترونيةومشروع جواز السفر والبطاقة البيوميترية[1].

وهذا ما لاحظناه في البلديات أنه واستجابة لتطبيق الرقمنة تمت رقمنة كل سجلات الحالة المدنية لتسهيل الخدمة على المواطنين[2] . ونظرا لتطور الرقمنة وتعميمها على مختلف المشاريع تمت عملية رقمنة الأملاك الوطنية لتصبح الرقمنة ذات أهمية في مختلف الادارات[3] .

وربما خير دليل على ذلك هو كيفية التسجيلات والتحويلات التي أصبحت الآن مرقمنة عن طريق الأرضية التي تتحكم فيها وزارة التعليم العالي والتي تخضع لشروط وقوانين معينة، عكس ما كان سابقا عن طريق الملفات أين يقع عنصر التمييز بين الرفض أو قبول تلك الملفات بحيث كان عنصر البيروقراطية طاغي أنذاك، فالخدمة الالكترونية ساهمت في الحد من ظاهرة الفساد الإداري وحققت نزاهة أكثر بين المواطنين[4] .

الفرع الثالث: دور الخدمات الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية

إن الوصول إلى المعلومات في عصرنا هذا يعد حقا مكسبا ومكفولا به قانونا من الدولة اتجاه المواطنين، لأن أحيانا بعض الإدارات العمومية يتغلب عليها طابع الاحتكار الشديد للمعلومات أين تحتفظ بقدر كبير من السلطة التقديرية في صنع القرار، كذلك فبعض أو

---

[1] مداني حرفوش، دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته، مداخلة دور التحول الرقمي في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته في الإدارة العمومية الجزائرية دولة المنصة: الآليات والاستراتيجيات، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل– كلية الحقوق والعلوم السياسية، جيجل، (غير منشورة)، ص 16.

[2] أنظر الملحق رقم 03.

[3] أنظر الملحق رقم 04.

[4] عبد الرحيم لحرش، المرجع السابق، ص 09.

أغلبية الموظفين لا يكشفون عن المعلومات الإدارية وذلك تجنبا للمساءلة أو تعرضهم لإفشاء السر المهني الذي يعتبر من مظاهر الفساد الاداري[1].

وفي هذا الإطار تساهم الخدمة الالكترونية في تفعيل مبدأ شفافية العمل الإداري، حيث تمكن من مراقبة كيفية سير وتحرك المعلومات داخل الإدارات العمومية، سواء من قبل أجهزة الرقابة الداخلية أو الخارجية أو من قبل متلقي الخدمة أو طالب المعلومة أيا كان، فتفعيل مبدأ الشفافية يسمح بالحصول على البيانات والمعلومات القادرة على تحديد أو القضاء على مناطق الفساد الاداري[2].

وخير دليل على ذلك فتح منصة TANSIK المواطنين من خلال تقديم شكاويهم مثل مشاكل (السكن، الغاز، الطرقات) وذلك في إطار تحسين ظروف المواطن، هذه المنصة يشرف عليها السيد الوالي شخصيا حيث يقوم بتوجيه كل شكوى إلى الجهة المعنية قصد دراستها، واتخاذ الإجراءات اللازمة والاتصال بالإدارات المعنية بالشكوى، وبالتالي فإن الهدف من هذه المنصة هو تحقيق شفافية ونزاهة أكثر بين المواطن والإدارة الجزائرية ومحاربة الفساد الإداري من خلال فتح هذه المنصات التي تعزز حماية البيانات الرقمية وتعزيز الثقة والشفافية داخل الإدارات[3].

المبحث الثاني: الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني

تعتمد الرقمنة على عدة تقنيات وأساليب حديثة في تقديم خدمتها لضمان حسن سير الإدارة العامة، مما لها دور في تقليل فرص الفساد الإداري، كأسلوب الرقابة الإلكترونية في مراقبة أداء الإدارة وتصحيح أخطائها وتعتمد أيضا على أسلوب التوقيع الإلكتروني لتخفيف عبث الإدارة من التزوير وبعض صور الفساد، وبالتالي سنتطرق في هذا البحث إلى الرقابة

---

[1] عبد الرحيم لحرش، المرجع السابق، ص8.

[2] وردة خلاف، "دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري" ، **المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، (الجزائر)، المجلد 6، العدد3، 2021، ص 67.

[3] أنظر الملحق رقم 05.

الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في (المطلب الأول) و(المطلب الثاني) التوقيع الإلكتروني كألية لمكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول: الرقابة الإلكترونية كألية لمكافحة الفساد الإداري

تعد الرقابة الإلكترونية من الوسائل الحديثة التي اعتمدتها الرقمنة لمعالجة الاشكالات الادارية، لاسيما في مجالات الكشف عن اساءة استخدام الوظيفة، وتسريب المعلومات، وانتهاك البيانات. وتعتمد الرقابة الإلكترونية على وسائل تقنية متضمنة تتيح رصد انحرافات الموظفين ومتابعة أدائها ضمن الأجهزة الإدارية العامة. وبناء عليه سنتداول في هذا المطلب (الفرع الأول) تعريف الرقابة الإلكترونية كألية لمكافحة الفساد الإداري، أما في الفرع الثاني خصائص الرقابة الإلكترونية، في (الفرع الثالث) دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الإلكترونية:

تعرف بأنها عملية رقابية حديثة تهدف إلى متابعة ورصد الأنشطة والمعاملات وأداء العاملين داخل المنظمة، باستخدام أنظمة الحاسوب والوسائل التكنلوجية المتطورة. وتعد وسيلة فعالة لكشف الانحرافات وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية.

وتهدف الرقابة الإلكترونية إلى تحقيق الأهداف المنشودة للمنظمة، من خلال تعزيز نظام العمل بما يكفل إيجاد ميزة تنافسية عالية، وفق المعايير القانونية والتنظيمية المعتمدة.[1]

تعرف الرقابة الإلكترونية، أو الرقابة باستخدام الحاسوب، بأنها النظام القائم على توظيف تقنيات الحوسبة والبرمجيات المتخصصة في دعم العمليات الرقابية، بهدف تحقيق

[1] محمد موافق حديدة، إدارة الأعمال الحكومية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2002، ص343.

الكفاءة الاقتصادية، وترشيد الجهد والوقت والتكلفة، والوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل قدر من المخاطر وأعلى درجات الدقة. [1]

وفي ذات السياق، فإن الرقابة الإلكترونية تتصف بكونها آلية فنية دقيقة، تعتمد على أدوات القياس والتصحيح ومراجعة الأداء المؤسسي، بهدف التأكد من مدى تحقق الأهداف الموضوعية، ومدى الالتزام بالخطط المرسومة للوصول إلى النتائج المأهولة. [2]

ومما لا شك فيه أن الرقابة الإلكترونية تمثل أداة إدارية متطورة وضرورية لضمان الشفافية وتحقيق الحكومة الرشيدة، من خلال إظهار المعلومات الرقابية المطلوبة بشكل فوري ودقيق، وبما يتيح تصحيح الأوضاع ومعالجة الانحرافات في الوقت المناسب، وفقا لما تقتضيه القواعد والنظم القانونية ذات العلاقة. [3]

الفرع الثاني: خصائص الرقابة الإلكترونية

تتمتع الرقابة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص منها:

- قاعدة بيانات تضم معلومات تفصيلية حول أداء وأنشطة السكان التنفيذية، بهدف توفير الإدارة العليا لدعم عملية اتخاذ القرار في مجال محدد.
- القدرة على تحقيق وفرات مالية من خلال تقليل التكاليف مع الحفاظ على دقة عالية في النتائج، مما يجعل النظام ذا جدوى اقتصادية وقانونية ويعزز فعاليته من الناحية المالية والاقتصادية والقانونية.[4]

كذلك يتيح النظام توفير الكثير من الوقت، مع تقديم نتائج شاملة تفوق ما يمكن تحقيقه عبر الأنظمة اليدوية التقليدية.

---

[1] أحمد هشام الصقال، محمد حسن مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد، وزارة التجارة، مكتب المفتش العام، على الموقع الإلكتروني: www.magaha-iq تاريخ الاطلاع على الساعة: 12:25 25\04\2025 ص93.

[2] مرجع نفسه، ص94.

[3] عمر أحمد أبو هاشم الشريف والآخرون، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص85.

[4] محمد موافق حديدة، المرجع السابق، ص60.

أما في جانب العمل عن بعد، فإن النظام يتجاوز القيود المرتبطة بالمكان والزمان، حيث يمكن تنفيذ المهام الرقابية أو التفتيشية من قبل الجهات المختصة دون الحاجة للعضو الفعلي إلى موقع العمل، ما يقلل من فرص الاحتكاك المباشر مع موظفي التشكيلات التنفيذية ويحد من المخاطر المحتملة، وذلك بما ينسجم مع المبادئ القانونية التي تضمن سلامة الإجراءات وشرعيتها.[1]

يمكن الاعتماد على البرمجيات الرقابية الحديثة في رصد الانحرافات الإدارية وتوليد التنبيهات بشكل إلكتروني تلقائيا، دون الحاجة إلى التدخل اليدوي للمفتش في عمليات البحث والتحري، وتعنى هذه البرامج بالتركيز على الجوانب الجوهرية والحساسة التي تؤثر بصور مباشرة في أداء التشكيلات التنفيذية، لما لها من دور حاسم في تحديد مدى نجاح أو فشل المؤسسة، كما تتيح هذه الأدوات إمكانية التقييم الشامل لأداء الموظفين من خلال اعتماد معايير ومقاييس دقيقة لقياس الأداء، بما يمكن من إصدار أحكام موضوعية تستند إلى نتائج كمية ونوعية حول مدى الرقابة للأداء العام.[2]

الفرع الثالث: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

تعد الإشكالية الجوهرية في العمل الرقابي التقليدي متمثلة في مدى قدرته على توفير المعلومات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي بكفاءة، ويتطلب العمل الرقابي الفعال توفير آلاف الوثائق ومراجعتها بغرض تحديد المستندات ذات الصلة، التي يمكن من خلالها كشف مظاهر الانحراف أو الخلل الإداري أو المالي أو غيرها من صور الفساد الإداري، ومختلف الموظفين على كافة المستويات التنظيمية، الأمر الذي يستلزم استنزاف كبير للموارد البشرية والمادية فضلا عن الوقت الطويل لتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة.[3]

---

[1] يوسف محمد أبو أمونة، المرجع السابق، ص60.

[2] أحمد هشام الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، المرجع السابق، ص13.

[3] فاتح بورغداد، المرجع السابق، ص41.

وبالنظر إلى هذه التحديات، برزت أهمية الانتقال إلى الرقابة الإلكترونية، التي تعتمد على استخدام تقنيات المعلومات المختلفة بما يشمل الاطلاع السريع على الوثائق وإجراء الاتصالات على البيانات والمعلومات، ويعزز مبدأ الشفافية في أداء الأجهزة التنفيذية، وبهذا تصبح الرقابة أكثر قدرة على كشف مظاهر الفساد الإداري بأنواعه المختلفة، وزيادة فعالية اتخاذ القرار ودعم كفاءة الأجهزة الرقابية، مما يؤدي إلى القضاء على بؤر الفساد والحد من انتشاره.[1]

وعلاوة على ذلك، تساهم الرقابة الإلكترونية في رفع مستوى الانضباط الوظيفي من خلال تمكين الإدارة من تتبع الأداء الإداري بصفة دقيقة، سواء تعلق الأمر بالموظفين أو المسؤولين الإداريين، مما يجعل الرقابة أكثر شمولية وفعالية مقارنة بالأساليب التقليدية كالرقابة الإلكترونية تقوم على رصد الانحرافات أثناء تنفيذ المهام، مع تمكين الإدارة من الاطلاع الفوري عليها، بما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة قبل تنفيذ الأفعال المخالفة أو أثناء تنفيذها وهو ما يعزز من فعالية المنظومة الرقابية ككل.[2]

وتعد الرقابة عنصرا محوريا في تحديد مدى نجاح أو فشل المنظمة حيث تقوم على تقييم الأداء سواء كان مرضيا أم لا، وذلك من خلال استخدام القياس والمعايير المناسبة وفقا لطبيعة المنظمة وأنشطتها المختلفة.[3]

وتعمل الرقابة الإلكترونية على مراقبة البيئة الخارجية من خلال توفير معلومات حول الفئات المستهدفة بمنتجات المؤسسة، بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالمعلومات المتعلقة بالعملاء والمنافسين، أما داخليا فإن الرقابة تتيح مستوى عال من الشفافية والمشاركة، خصوصا عبر الإدارة الإلكترونية، مما يساعد في نشر نتائج الرقابة بين الموظفين لتفادي

---

(1) أحمد هشام الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، المرجع السابق، ص12.

(2) فاتح بورغداد، المرجع السابق، ص41.

(3) نصيرة راجف، "تطبيق الحوكمة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجين "Moon ، Maturity"، **مجلة الدفاتر للبحوث العلمية**، م6، العدد الثاني، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص39.

الوقوع في الأخطاء المتكررة، كما يحفز الفرق الأخرى لتحقيق مستويات أداء متميزة من خلال الكشف عن الفروقات في الإنجاز.[1]

تلعب الرقابة أيضا دور في تعزيز الثقة والأمان الإداري وتدعم تحقيق مستويات عالية من السيطرة منذ البداية فاعتماد الأنظمة الإلكترونية يسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية للأجهزة التنفيذية، ويوضح أنشطتها الرقابية مما يسهم بدوره في كشف مواطن الفساد الإداري والتصدي له، ومن خلال دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية تسهم الرقابة الإلكترونية في القضاء على مراكز الفساد الإداري عبر ربط المستويات التنظيمية المختلفة وتوفير قنوات اتصال سرية وفعالة.[2]

إن تيسير الوصول إلى قواعد البيانات والمعلومات يمكن المراقبين والمدققين من مراجعة المعلومات وكشف الانحرافات قبل وقوعها، فضلا عن تمكين الإدارة من اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الفساد في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة. ومن بين المزايا الجديدة التي حققتها الرقابة الإلكترونية يمكن حصرها فيما يلي:[3]

- الحد من المفاجآت الداخلية والحد من مظاهر الفساد الإداري التي تصدر عن الموظفين وسهولة اكتشافها ومعالجتها بسبب الرقابة المستمرة.
- تحفيز العلاقات القائمة على الثقة، مما يقلل من تراجع أداء الموظفين ويعزز ولاءهم للإدارة.
- التقليل من خيانة الموظفين والحد من قيامهم بأعمال غير مشروعة داخل المؤسسات الإدارية.

---

[1] عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص ديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص31.

[2] مرجع نفسه، ص 31، 32.

[3] مصطفى محمد موسى، المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت، دار الكتب القانونية، مصر، 2005، ص250.

وعلاوة على ذلك، تسهم الرقابة الإلكترونية في انخراط الجميع بمعرفة دقيقة لما يحدث داخل الإدارة، ويؤدي ادخال الرقابة الإلكترونية في المرافق العامة والإدارات إلى رفع درجة وعي الموظفين بأهمية الالتزام بالوظيفة وعدم القيام بأعمال تتعارض مع مقتضياتها، مما يضعهم تحت رقابة دائمة تدفعهم لتحمل المسؤولية وتجنب ارتكاب الفساد الإداري.[1]

ولا يخفى أن شبكة الأنترنت أصبحت أداة فعالة لمحاربة الفساد الإداري، حيث أصبحت وسائل التعبير متاحة للموظفين مما أدى إلى تقليل حدة الاحتقان داخل المؤسسات العمومية، وساهم في كشف مظاهر الفساد الإداري. ومع تزايد استخدام الإدارة للرقابة الإلكترونية، فإن ذلك ساهم في تعزيز النزاهة وتحقيق أهداف الرقابة.[2]

ومن أبرز برامج الرقابة في الجزائر نظام السجل التجاري الالكتروني (CNRC)، يهدف إلى تمكين المستخدمين، وخاصة المؤسسات الحكومية من التحقق بكل سهولة من صحة مستخرجات السجلات التجارية.

ويعتبر أداة حديثة تسهم في تعزيز الرقابة الاقتصادية وتحسين مستوى الشفافية ومكافحة التزوير، مما يساهم بشكل كبير في دعم واستقرار الاقتصاد الوطني. [3]

المطلب الثاني: التوقيع الالكتروني كآلية لمكافحة الفساد الإداري

أدى التقدم التكنولوجي وإدخال شبكة الانترنت إلى ظهور آليات ووسائل حديثة وفعالة ساهمت بتقديم خدمات عامة للأفراد.

---

[1] مصطفى محمد موسى، المرجع السابق، ص210، ص211

[2] محمد ياسين مختار بن داوود، لعشاب مريم، "إسهامات الإدارة الإلكترونية في التطوير الإداري"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 3، العدد 5، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، جانفي 2017، ص621.

[3] المركز الوطني للسجل التجاري "يطلق خدمة جديدة'، تم على الرابط الإلكتروني https://www.echouroukonline.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/ 05/ 18، على الساعة 13:41

لهذا سنتطرق فيما يلي في (الفرع الأول) إلى تعريف التوقيع الإلكتروني كآلية لمحاربة الفساد الإداري ثم (الفرع الثاني) إلى صور التوقيع الإلكتروني وأخيرا سنتناول في (الفرع ثالث) دور التوقيع الإلكتروني كآلية لمكافحة الفساد الإداري.

الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني كآلية لمكافحة الفساد الإداري

تعددت تعريفات التوقيع الإلكتروني، ما بين تعريفات تشريعية وتعريفات فقهية وأخرى قانونية وهو ما سنتناوله كما يلي

أولا: تعريف التوقيع الإلكتروني في التشريعات العربية

عرف التوقيع الإلكتروني في القانون المصري بأنه عبارة عن رموز وحروف أو أرقام وإشارات لها صفة خاصة أو طابع محدد يسمح بتحديد هوية الشخص صاحب التوقيع وتمييزه عن غيره، ومن هذا التعريف نلاحظ أن الشرع شرط أن تكون مكونات التوقيع الالكتروني ذات طابع خاص يتميز بالسرية التامة، وذلك من أجل ضمان هوية الموقع عن غيره.[1]

كما عرفه القانون المصري بأنه: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتعامل لنفسه أو لحساب الغير مستخدما توقيع إلكتروني.[2]

أما في التشريع الأردني فقد تم تعريف التوقيع الإلكتروني بأنه مجموعة البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو صوتي أو أي وسيلة أخرى تسمح أو تمكن من تحديد هوية الشخص الموقع.[3]

---

[1] علاء محمد نصيرات، حجة التوقيع الإلكتروني في الإثبات (دراسة مقارنة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص28.

[2] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، التوقيع الإلكتروني وجدية الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص10.

[3] علاء محمد نصيرات، المرجع السابق، ص29.

وعرف المشرع الأردني التوقيع الالكتروني في النص "المادة02" من قانون العلامات الإلكترونية رقم 2001/85 بنصه "البيانات التي تكون على هيئة حروف أو أرقام ورموز أو غيرها، وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو صوتي أو أي وسيلة مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بمعرفة هوية الشخص الموقع ويميزه عم غيره من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على المضمون.[1]

ثانيا: التعريف الفقهي للتوقيع الإلكتروني

هناك عدة تعريفات أوردها الفقه ومن بين هذه التعريفات أن التوقيع الإلكتروني هو "عبارة عن عدة وسائل وإجراءات التي تتيح استخدام رموز أو أرقام لإنشاء رسالة إلكترونية تحتوي على رمز مميز أو إشارة تعود لصاحب الرسالة نقلها إلكترونيا، ويعتبر التوقيع الإلكتروني وسيلة قانونية لإثبات هوية المرسل وهو توثيق محتوى الرسالة ويجري تشفيراها باستخدام خوارزم المفاتيح واحد معلن والآخر خاص بصاحب الرسالة.[2]

وعرفه جانب آخر من الفقه "أنه عبارة عن إشارة أو صوت إلكتروني يكون مرتبط برسالة إلكترونية لتحديد هوية الشخص المنشئ للتوقيع والتأكد من عناصر بيانات هويته، أما البعض فيراه على انه "وحدة قصيرة من البيانات والعناصر نحمل رمز معين أو علامة مع البيانات الموجودة في محتوى الرسالة الإلكترونية، أما جانب آخر من الفقه فقد اعتبر التوقيع الإلكتروني مجموعة من عناصر التشفير الشخصية التي لها ارتباط خاص بصاحب الإمضاء الإلكتروني. [3]

---

[1] قانون رقم 2001/85 المتضمن قانون المعاملات الإلكترونية الأردني، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية، عدد4534، سنة 2002.

[2] رشيدة بوكر، "الوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري"، دراسة مقارنة، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 04، مستغانم، ديسمبر 2016، ص68.

[3] شريفة يوسف الزين، إشراق مناد، المرجع السابق، ص 154.

ثالثا: التعريف القانوني للتوقيع الإلكتروني

عرف المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني في المادة الثانية من الفقرة الأولى بانه بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة او مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق.[1]

كما جاء في المادة السابعة من نفس القانون أن التوقيع الالكتروني الموصوف هو التوقيع الإلكتروني الذي تتوفر فيه المتطلبات الآتية:

- أن ينشأ على أساس شهادة تصديق إلكتروني موصوفة.
- أن يرتبط بالموقع دون سواه ويمكن من تحديد هوية الموقع.
- أن يكون مصمما بواسطة آلية مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الالكتروني
- أن يكون منشأ بواسطة وسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقع.
- أن يكون مرتبطا بالبيانات الخاصة بحيث يمكن الكشف عن التغيرات اللاحقة بهذه البيانات.[2]

ووفقا لما ورد في هذا القانون فإن التوقيع الإلكتروني ينقسم إلى نوعين من التوقيعات وهي التوقيع الإلكتروني العادي أو البسيط والتوقيع الإلكتروني الموصوف، حيث ذكر المشرع في القانون 15-04 تعريفا لكل واحد منهما.[3]

أما في المادة السادسة من نفس القانون جاء فيها بأنه "يستعمل التوقيع الإلكتروني لتوثيق هوية الموقع وإثبات قبوله مضمون الكتابة في الشكل الإلكتروني" وذلك من أجل تحقيق شفافية أكثر وتوفير حماية لازمة للتوقيع الإلكتروني.[1]

---

[1] المادة2 من الفقرة الأولى من قانون رقم 15-04 المؤرخ في 1فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

[2] المادة 7 من قانون رقم 15- 04، المرجع نفسه.

[3] رشيدة بوكر، المرجع السابق، ص67.

الفرع الثاني صور التوقيع الإلكتروني:

يظهر التوقيع الإلكتروني على عدة صور وأشكال منها:

أولا: التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني

هذا التوقيع الإلكتروني يتم من خلاله استعمال قلم خاص مرتبط بجانب آلي، يتم التوقيع به فوق شاشة خاصة لذلك التوقيع أو ضم الحاسب الآلي على الشاشة إذا كانت مهيأة لقراءة التوقيع، وهذا التوقيع يتم على مرحلتين الأولى يتم فيها إدخال التوقيع بالجانب الآلي وتشفيره وذلك للقضاء على التزوير من خلال عملية التشفير.[2]

أما المرحلة الثانية فيتم بعد التوقيع لمقارنته مع التوقيع القديم المخزن بواسطة آلة خاصة تقوم بقياس حجم وشكل التوقيع، لتظهر بعد ذلك النتيجة إذا كان هذا الأخير مطابقا أم لم يكن مطابقا فسوف يتم رفض التوقيع.[3]

ومعنى استخدام القلم الإلكتروني هو نقل التوقيع الإلكتروني المكتوب بخط اليد من المحرر الأصلي إلى الملف المستهدف باستخدام جهاز إسكانر وبناء على ذلك، يتم تحويل المحرر الموقع من صاحبه إلى شخص آخر عبر شبكة الأنترنت.[4]

ويضمن هذا النوع من التوقيع الإلكتروني، التوقيع المكتوب بخط اليد والتوقيع الموقع بالقلم الإلكتروني على جهاز الماسح الضوئي، فهذا النوع من التوقيع الإلكتروني ويكرس المصداقية والسرية الخاصة بالتوقيعات، وعدم إنكار أي موقع لتوقيعه.[1]

---

[1] المادة6 من قانون 15-04، المرجع السابق.

[2] إبراهيم بن سطم بن خلف العنزي، التوقيع الإلكتروني وحمايته الجنائية، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009 ص 53.

[3] مرجع نفسه، ص54.

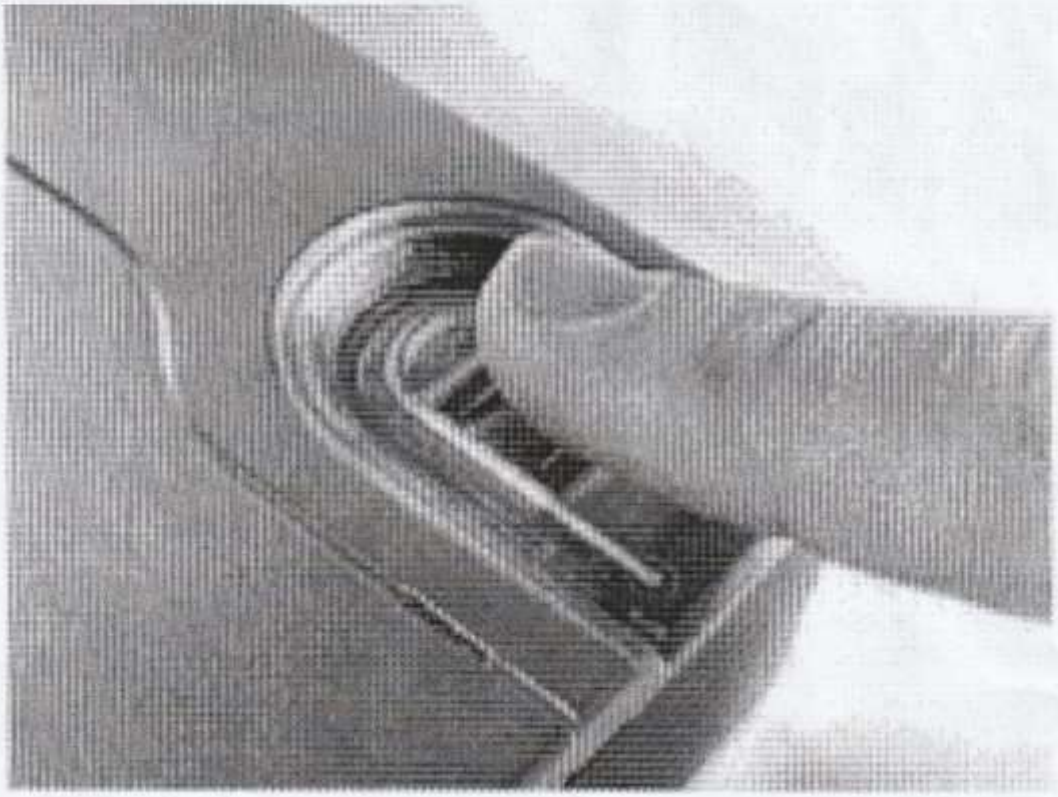
[4] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، المرجع السابق، ص11.

وهذا ما لاحظناه داخل المصالح البيومترية من خلال طريقة التوقيع بالقلم الإلكتروني وبصمة الأصبع.

(1) Hadjira Bouder, Le cadne juridique de la signature de la certification électroniqua en Algeria après duinze ans de le sisation revue des études juridique comporeés, vol 7, n1, 2021, p287.



التوقيع بالقلم الإلكتروني



ثانيا: التوقيع باستخدام الخواص الذاتية "البيومتري"

ترتكز هذه النوعية من التواقيع على أساليب التحقق من الهوية التي تستند إلى الخصائص الفيزيائية والطبيعية والسلوكية للأفراد التي منها البصمة الشخصية Finger Printing، مسح العين البشرية إضافة إلى ذلك التعرف إلى الوجه البشري وخواص اليد البشرية، التوقيع الشخصي، والتحقق من نبرة الصوت ويتم التعرف على شخصية الشخص إما بصورة بصمة إصبع الأصابع أو إحدى هاته السلوكيات.[1]

ويتم الاستعانة بهذه السلوكيات أو الصفات من أجل أخذ صورة واضحة للشكل، ليتم تخزينها بصورة مشفرة داخل الحاسوب في نظام خاص به، للسماح للأشخاص المصرح لهم قانونا باستخدامه، وهذه صور عيوب أما لها إيجابيات بحيث يستطيع أي شخص بواسطة فتح شفرتها، وهذا نوع من التوقيع يكون فاقد نوعا ما للأمن والسرية، لأنه يتم استخدام البصمة الشخصية وتقليدها في عدة وثائق مما يجعل هذا التوقيع فيه حالات احتيال كبيرة.[2]

فالتوقيع البيومتري هناك من يراه بأنه ضعيف من حيث السرية والثقة والأمان، لأنه يتيح للأشخاص فك التشفير والتلاعب ببصمات الأصابع وغيرها وبذلك يكون فاقد للسرية والشفافية في المعاملات، أما البعض الآخر فيرى بأنه صورة عامة مبتكرة ومتطورة عن طريق تأكد من شخصية الشخص وصفاته بواسطة الخواص الطبيعية والفيزيائية.[3]

---

[1] حسين بن سعيد الغافري، الحماية الجزائية للتوقيع الإلكتروني "في ضوء القانون العماني والتشريع المقارن"، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، العدد التاسع والثلاثون، أكتوبر، 2022، ص1828.

[2] بوعلام بوزيدي، "حول التوقيع الإلكتروني"، **مجلة البدر**، جامعة بشار، دس، ن، ص109.

[3] نجاة غراب، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، وعليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكر، 2021-2024 ص16.

ثالثا: التوقيع الرقمي

إن التوقيع الرقمي يعتبر من أهم التوقيعات وأفضلها إطلاقا، لأنه التوقيع الذي يضمن درجة عالية من السرية والأمان في استعماله وتطبيقه، فالتوقيع رقمي هو رقم سري أو رمز ينشئه صاحب التوقيع ببرنامج الحاسب الآلي، ينشأ عدة رموز لرسالة إلكترونية ويقوم بتشفيرها وهذا الرمز يكون معلوم لدى صاحبه والجهاز فقط.[1]

هذه الطريقة من التوقيع تتضمن نوعان من المفاتيح، عام وخاص، فالمفتاح العام هو المفتاح الذي يقوم أي شخص من خلاله بقراءة الرسالة أو البيانات المعروضة ويستطيع من خلال ذلك تعديل تلك البيانات إذا كان يملك المفتاح الخاص ليوقع ويقوم بإعادة ارسال تلك البيانات والوثائق.[2]

الفرع الثالث: دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري

لقد جاء التوقيع الإلكتروني كإجراء لمواجهة جرائم الفساد والتزوير المعلوماتي داخل المؤسسات، ليتحقق التشفير في سرية البيانات ويضمن الأمان للمتعاملين عبر الأنترنت مما يساهم في انتشار اللغة والثقافة داخل الإدارات العمومية.[3]

فالتوقيع الإلكتروني يضمن الحفاظ على السرية التامة في المعلومات الصادرة من الإدارات العمومية، لتفادي التزوير والتلاعب بها وانشائها من قبل الموظفين، فلا يمكن لأحد اختراق تلك المعلومات ونشرها.[4]

---

[1] علاء محمد نصيرات، المرجع السابق، ص97.

[2] إبراهيم بن سطم بن خلف العزي، المرجع السابق، ص58.

[3] المرجع نفسه، ص58.

[4] فاتح بورغداد، المرجع السابق، ص45.

باعتبار التوقيع الإلكتروني عبارة عن وسيلة مكونة من رموز وإشارات تستعمل للتأكد والتعرف على هوية الشخص كلما تم استخدام بطاقة التعريف (NIP).[1]

يعتبر التوقيع الإلكتروني محربا للجرائم التي تهدده كجريمة التزوير والدخول غير المشروع على أنظمة أو بيانات معلوماتية خاصة به لهذا فإن التوقيع الإلكتروني يساهم في القضاء على التلاعب داخل الإدارات من خلال التزوير الذي يتم فيه التلاعب عن طريق المعالجة الآلية للمعلومات وإضافة لذلك عن طريق التلاعب والتزوير في مرحلة الإخراج المعلوماتي.[2]

ومن أمثلة ذلك منصات المعاملات Transactional platforms، وهي تقنية أو خدمة تعمل كقناة، تتيح عملية التبادل أو المعاملات بين المستخدمين مثل منصة Airbnb (العقار والسياحة)، ومنصات الدفع الإلكتروني مثل PayPal وStripe وPayFort.[3]

---

(1) Indjé-hind Najoua Rime Soundous, signature Et certification, électroniques entre fiabilité juridique et authenticité, le revue académique des chercheure juridiquer et politique, vol: six, 2022, p766.

(2) حسين بن سعيد الغافري، المرجع السابق، ص1837.

(3) نسرين بوطاروس، "المنصات الرقمية الإعلامية الجزائرية بين التحدي والواقع والتطلع نحو المستقبل"، **مجلة الإعلام والمجتمع**، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، جوان 2024، ص 350.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل دراسة الآليات الرقمية بوصفها وسائل معاصرة لمكافحة الفساد الإداري، حيث تم التطرق إلى الخدمات الإلكترونية كآلية تهدف إلى تقليص مظاهر الاحتكاك المباشر بين الموظفين والمرافقين، بما يكرس مبادئ الشفافية وحسن تسيير المرافق العامة. وقد تم ابراز متطلبات تفعيل هذه الخدمات والضمانات اللازمة لضمان نجاعة ملامح التركيز على دور البوابات الإلكترونية كأداة لتسهيل الوصول إلى المعلومات الإدارية وتعزيز حق المواطن في المعرفة.

كما تناول الفصل الرقابة الإلكترونية باعتبارها وسيلة لضمان الالتزام بالشرعية ومكافحة الانحرافات الإدارية من خلال اعتماد تقنيات رقمية للوصول للأداء الإداري في إطار من المسؤولية والمساءلة. إضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى التوقيع الإلكتروني كآلية قانونية لإثبات التصرفات والعمليات الإدارية الإلكترونية، بما يساهم في صون الحقوق وحماية الوثائق من العبث والتزوير، وبالتالي تعزيز مصداقية المعاملات الإدارية ومكافحة مختلف صور الفساد.

خاتمة

الخاتمة

ففي ختام هذه المذكرة، أن التحول الرقمي يمثل خيارا استراتيجي وذلك من خلال تقرير الشفافية والنزاهة داخل الإدارة، مما يساهم بشكل كبير في الحد من الفساد الإداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة يتطلب تخطيطا دقيقا وتنفيذا فعالا لجعل آلية الرقمنة خط هادفا للحد من الفساد الإداري، ومنع أي محاولات التلاعب داخل الإدارات للقضاء على البيروقراطية.

فقد بينت الدراسة أن توظيف التقنيات الرقمية، كأنظمة المعلومات الإدارية، والخدمات الإلكترونية، والرقمنة الشاملة للاجراءات، يسهم بفعالية في سد الثغرات التي يستغلها الفاسدون ويعزز من مبدأ الرقابة والمتابعة المستمرة.

بناء على ما نصت الدراسة في هذه المذكرة توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

1- لم يقدم المشرع تعريفا للرقمنة.

2- يجب أن تكون رقابة فعالة على الانظمة الرقمية لضمان وسلامتها وأمنها.

3- يجب أن تكون آليات للمحاسبة والمساءلة من أجل محاسبة أي شخص يرتكب مخالفات أو ممارسات الفساد.

4- إن نجاح عملية الرقمنة يتطلب إرادة سياسية قوية، ووجود إطار قانوني يجسد مبادئ الشفافية ويلزم الإدارة بالتحول الرقمي.

5- أظهرت الدراسة أن فعالية الرقمنة في مكافحة الفساد ترتبط ارتباطا وثيقا بوجود بنية تحتية تكنولوجية متطورة، وكوادر بشرية مؤهلة قادرة على التعامل مع هذه الأنظمة.

6- يجب أن تطبق الرقمنة في جميع الإدارات لتصبح فعالة وإجبارية في جميع المجالات.

7- لاحظنا من خلال النماذج التطبيقية أن الجزائر تبنت الرقمنة بشكل منهجي، سجلت انخفاضا ملحوظا في معدلات الفساد الإداري مقارنة بالدول التي مازالت تعتمد على الطرق التقليدية.

8- تعلن المحافظة السامية للرقمنة عن نشر الاستراتيجية الوطنية والتحول الرقمي من أجل جزائر رقمية 2030.

وما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن هناك بعض النقاط التي أغفلها المشرع أهمها تقديم تعريف قانوني للرقمنة، وإعادة النظر في إصدار قرار يتم بموجبه القضاء على الإدارة التقليدية وتطبيق الإدارة الحديثة في شتى المجالات.

قائمة المراجع

قائمة المصادر المراجع:

I- مراجع باللغة العربية

أولا: قائمة المصادر

أ. القرآن الكريم

- سورة المطففين

ب. المعاجم:

1. معجم عصري ممتاز، متقن الطلاب، دار الراتب الجامعية، طبعة جديدة، بيروت، لبنان، 2014.

2. يوسف ضومط، معجم القرن الحادي والعشرين، ط01، دار الجبل، 2000.

ثانيا: قائمة المراجع

أ. الكتب:

1- بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، الأردن، دار المسيرة للتوزيع والطباعة، ط1، 2009.

2- حمد أحمد، مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأِدن، 2019

3- عاصم الأعرجي، نظريات التطور والتنمية الإدارية، مطبعة التعليم المالي، بغداد، 1988.

4- عبد الفتاح بيومى حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 2003.

5- علاء محمد نصيرات، حجة التوقيع الإلكتروني في الإثبات (دراسة مقارنة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

6- عمر أحمد أبو هاشم الشريف والآخرون، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

7- كورت كوبر، الفساد: (الطبيعة، الأسباب والنتائج)، فري يرس، نيويورك، 1972.

8- محمد سمير، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

9- محمد موافق حديدة، إدارة الأعمال الحكومية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2002.

10- محمود حافظ الفقي، المسؤولية القانونية في الإدارة الالكترونية، دار مصر للنشر، 2020.

11- مرتضى نوري محمد، الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق، هيئة النزاة، العراق، 2008.

12- مصطفى محمد موسى، المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت، دار الكتب القانونية، مصر، 2005.

13- منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، التوقيع الإلكتروني وجدية الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.

14- نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار النشر والتوزيع العربي، د ط، 2013.

15- هيئة مكافحة الفساد، مكافحة الفساد: تحديات وحلول، هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، الطبعة الأولى، شباط، 2020.

ب. الرسائل والمذكرات الجامعية

- **رسائل الدكتوراه**

1-إبراهيم بن سطم بن خلف العنزي، التوقيع الإلكتروني وحمايته الجنائية، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009 .

2-حميدي محمد بوحفص، مبدأ حياة الإدارة العامة في القانون الجزائري، دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق، تلمسان 2007/2006.

3-علي بقشيش، إشكالية تأثير الفاسد الإداري على برامج التنمية والتطبيق وآليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.

- **مذكرات الماجيستر**

1- عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص ديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

2- عماد بوقلاشي، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات العمومية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

3- محمد سعداوي، انعكاسات تطبيق الخدمة الالكترونية على أداء المرافق العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2003.

4- هاشم مرزوك الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، مذكرة من متطلبات نيل درجة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009.

5- يوسف محمد أبو أمونة، واقع إدارة الموارد البشرية الالكترونية في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في إدارة أعمال، جامعة غزة، فلسطين، 2003.

- **مذكرات الماستر**

1- أحميدة بن عثمان، عزيز ادريس، دور الإدارة الالكترونية في تحسين أداء المرفق العام، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2022، 2023.

2- إكرام ميهوبي، ريمة خنقاوي، الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022.

3- ايمان خلفاوي، مريم زويتني، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018-2019.

4- تقي الدين ناصري، عبد الفتاح بن زيطة، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2023.

5- توفيق خنفر، المجهودات الدولية لمكافحة الفساد: دراسة في الآليات والتحديات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات امنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، 2021.

6- جبابرية توفيق، جبلون آمال، الشفافية كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة المحلية، دراسة حالة سدراته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام جديد في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، 2014/2013.

7- رزاق جيهان، الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022، 2023.

8- ريما خنفاوي، اكرام ميهوبي، الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، الترقية حقوق، تحقيق القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2023/2022.

9- عبد الرزاق صديقي، مبدأ المساواة في الخدمات المرافق الامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

10- فاتح بورغداد، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2010-2020.

11- فاطمة زهراء مومنين، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر (2013-2018)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019.

12- كمال لعيساوي، عبد الرحيم رحالي، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لماستر المهني في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2022/2021.

13- مسعودي مسعودة، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة حالة بلدية أولاد خالد"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2017، 2018.

14- ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي، دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان

الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021-2022.

15- نجاة غراب، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، وعليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكر، 2021-2024.

ج- المقالات

1- أحمد فرج، "الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها"، المملكة المتحدة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، عدد 12، 2009، ص ص 07- 28.

2- بوزيدة حميد بن علي، "اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والفوائد"، "تجارب دولية"، "دروس وعبر"، **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**، 2020، ص ص 41 -60.

3- بوعلام بوزيدي، "حول التوقيع الإلكتروني"، **مجلة البدر**، جامعة بشار، د، س، ن، ص ص 105 - 111.

4- بوعلام طوبال، علاقة الإدارة الالكترونية بالمبادئ العامة التي تحكم سير المرافق العمومية، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، المجلد 5، العدد 2، 2020/06/01، ص ص 458 - 471.

5- جميلة دليم، "دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري على مستوى المرفق العام"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة 01، المجلد 25، العدد 02، 2024، ص ص 27 - 40.

6- حسين بن سعيد الغافري، الحماية الجزائية للتوقيع الإلكتروني "في ضوء القانون العماني والتشريع المقارن"، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، 39، أكتوبر، 2022، ص ص 01 - 54.

7- خليل بن حمد البوسعيدي، "أثر الرقمنة عمل الإداري في سلطنة عمان على تطبيق المبادئ القانونية التي تحكم سير المرافق العامة"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، كلية الحقوق، المجلد 9، العدد 1، 2024/01/15، ص ص 11 - 32.

8- رحيم يصغ، رشيد الماضي، "دور الرقمنة المالية في مواجهة الفساد المالي والإداري"، (بحث استطلاعي تحليلي في دائرة الضرائب)، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، جامعة الكون، كلية العلوم، قسم علوم الأرض، المجلد 05، العدد 11، 2024/11/01، ص ص 53 - 67.

9- رشيدة بوكر، "الوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري"، دراسة مقارنة، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 04، مستغانم، ديسمبر 2016، ص ص 64 - 80.

10- ريمة زنانرة، دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته، مداخلة في أعمال الملتقى الوطني، القمنة والفساد في المؤسسات الاجتماعية: نتاج فردي أو انعكاس، (غير منشورة)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، منظم يوم 18 أفريل 2024، ص ص 01 - 08.

11- زينب نافع، "الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر: نحو إرساء الحكومة الالكترونية"، **مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية**، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 14، العدد 05، 2020، ص ص 123 -142.

12- شريفة يوسف الزين، اشراق مناد، "الإدارة الالكترونية قي محاربة الفساد الإداري"، **مجلة الدراسات الأكاديمية**، جامعة ديجي فارس بالمدية، (الجزائر)، المجلد 03، العدد 03، 2021، ص ص 142 - 160.

13- شريهان ممدوح، حسن أحمد، "جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية"، "دراسة مقارنة"، **المجلة القانونية، (مجلة مختصة في الدراسات والبحوث القانونية)**، جامعة الشقراء، العدد 2537، 2018، ص ص 02 - 30.

14- عبد الرحيم لحرش، "الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي" **أبحاث الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع**، جامعة غرداية، المجلد 99، العدد 999، بدون سنة نشر، ص ص 01 – 13.

15- عقيلة جعيجع، فطيمة بن سنوسي، "مبدأ المساواة أمام المرفق العام الالكتروني"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة الجزائر 01، المجلد 15، العدد (01)، 2022، ص ص 2195 – 2209.

16- العيد مير، بن خليفة سمرة، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالجماعات المحلية"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، مخبر الدراسات القانونية ومسؤولية المهنيين، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد 14، العدد 30، 22 أكتوبر 2022، ص ص 469 – 486.

17- فايزة مومني، خيرة بن موسى، "الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة، المجلد 09، العدد 02، 2023، ص ص 180 – 191.

18- كافية عدواني، حميد بن حوجة، "الإدارة الالكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها"، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والقانونية**، العدد 02، الجزائر، 2017، ص ص 218 – 236.

19- كمال مدون، حكومة المرافق العامة في الجزائر، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، 2021، ص ص 74 – 95.

20- ماجدة عبد الشافي محمد، "الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد 1، 2023، ص ص 1239 – 1333.

21- محمد ناصر محمد مطلق دحيم العتيبي، "التحول الرقمي وأثره على المرفق العام"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 64، العدد 02، جامعة عين شمس، 2022، ص ص 01 - 49.

22- محمد وارث، "الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد (8)، الجزائر، 2013، ص ص 186 - 195.

23- محمد ياسين مختار بن داوود، لعشاب مريم، "إسهامات الإدارة الإلكترونية في التطوير الإداري"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 3، العدد 5، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، جانفي 2017، ص ص 607 - 623.

24- مداني حرفوش، دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته، مداخلة دور التحول الرقمي في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته في الإدارة العمومية الجزائرية دولة المنصة: الآليات والاستراتيجيات، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جيجل، (غير منشورة)، ص ص 01-25.

25- مليكة جرمولي، "دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري"، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد 13، العدد 15، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2018، ص ص 627-661.

26- نسرين بوطاروس، "المنصات الرقمية الإعلامية الجزائرية بين التحدي والواقع والتطلع نحو المستقبل"، **مجلة الإعلام والمجتمع**، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، جوان 2024، ص ص 345-358.

27- نصيرة راجف، "تطبيق الحوكمة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجينMaturity، Moon"، **مجلة الدفاتر للبحوث العلمية**، م6، العدد الثاني، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 29-52.

28- الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، "دور الإدارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، المجلد (31)، العدد (04)، 2020، ص ص 181-196.

29- وردة خلاف، "دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري"، **المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، (الجزائر)، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص ص 57- 76.

30- وليد شريط، طبي المسعود، "مقارنات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 06، العدد الخاص، 2023، ص ص 73-90.

31- الياس شاهد وآخرون، "تقديم تجربة الخدمة الالكترونية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية**، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص ص 121-135.

32- يصغ الماضي، "دور الرقمنة في مواجهة الفساد الإداري والمالي"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد 05، العدد 11، نوفمبر 2024، ص ص 53-67.

د. النصوص القانونية

- **الدستور**

- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 25، صادر في 14 أفريل 2002، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 25، مؤرخ في 14 أفريل 2002، معدل ومتمم بالقانون رقم 19-08، مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد63، الصادر في 16 نوفمبر سنة 2008، معدل ومتمم

بالقانون رقم 16-01، مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 14، صادر في 07 مارس سنة 2016، معدل بالتعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، صادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 82، صادر في 30 ديسمبر 2020.

- **القوانين**

❖ **القوانين الأجنبية:**

- قانون رقم 2001/85 المتضمن قانون المعاملات الإلكترونية الأردني، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية، عدد4534، سنة 2002.

❖ **القوانين الوطنية:**

- قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم بالقانون 11-15، المؤرخ في 02 أوت 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2011.

- قانون رقم 15-04 المؤرخ في 1فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

- **النصوص التنظيمية**

- مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 2003/10/31، صادقت عليها الجزائر في 2004/04/19 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128.

- **المواقع الإلكترونية**

1- أحمد هشام الصقال، محمد حسن مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد، وزارة التجارة، مكتب المفتش العام، على الموقع الإلكتروني: www.magaha-iq تاريخ الاطلاع يوم 2025\04\25 على الساعة 12:25.

2- محمد براو، مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة جولة من الداخل، 2018، أتيح على الرابط https://ae.linkedin.com.pui، تاريخ الاطلاع يوم 2025/05/10 على الساعة 11:00.

3- المركز الوطني للسجل التجاري "يطلق خدمة جديدة'، تم على الرابط الإلكتروني https://www.echouroukonline.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/ 05/ 18 على الساعة 11:15.

4- منصة التبليغ، "الرقمنة لمحاربة الفساد الإداري، متاحة على الرابط: www.akhbarelwatane.dz تاريخ الاطلاع يوم 2025/04/22 على الساعة 21:03.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1- Hadjira Bouder, "Le cadre juridique de la signature de la certification électronique en Algeria après quinze ans de le Législation", **revue des études juridique comporeés**, vol 7, n1, 2021.

2- Indjé-hind Najoua Rime Soundous, signature Et certification, électroniques entre fiabilité juridique et authenticité, le revue académique des chercheure juridique et politique, vol: six, 2022.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): إشعار بتحويل الملف الإداري إلى النظام الرقمي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الرقمنة والإحصائيات
المديرية الفرعية للأنظمة الرقمية

رقم الوثيقة: 023/2025
التاريخ: 15 أفريل 2025
الموضوع: إشعار بتحويل الملف الإداري إلى النظام الرقمي

إلى السيد: رئيس مصلحة الموارد البشرية
الموضوع: إشعار رقمنة ملفات الموظفين

نحيطكم علماً بأنه، في إطار تنفيذ مشروع الرقمنة الإدارية المعتمد من طرف الوزارة، تم تحويل جميع ملفات الموظفين إلى قاعدة البيانات الرقمية الخاصة بالمورد البشري، ابتداءً من تاريخ 01 مارس 2025.

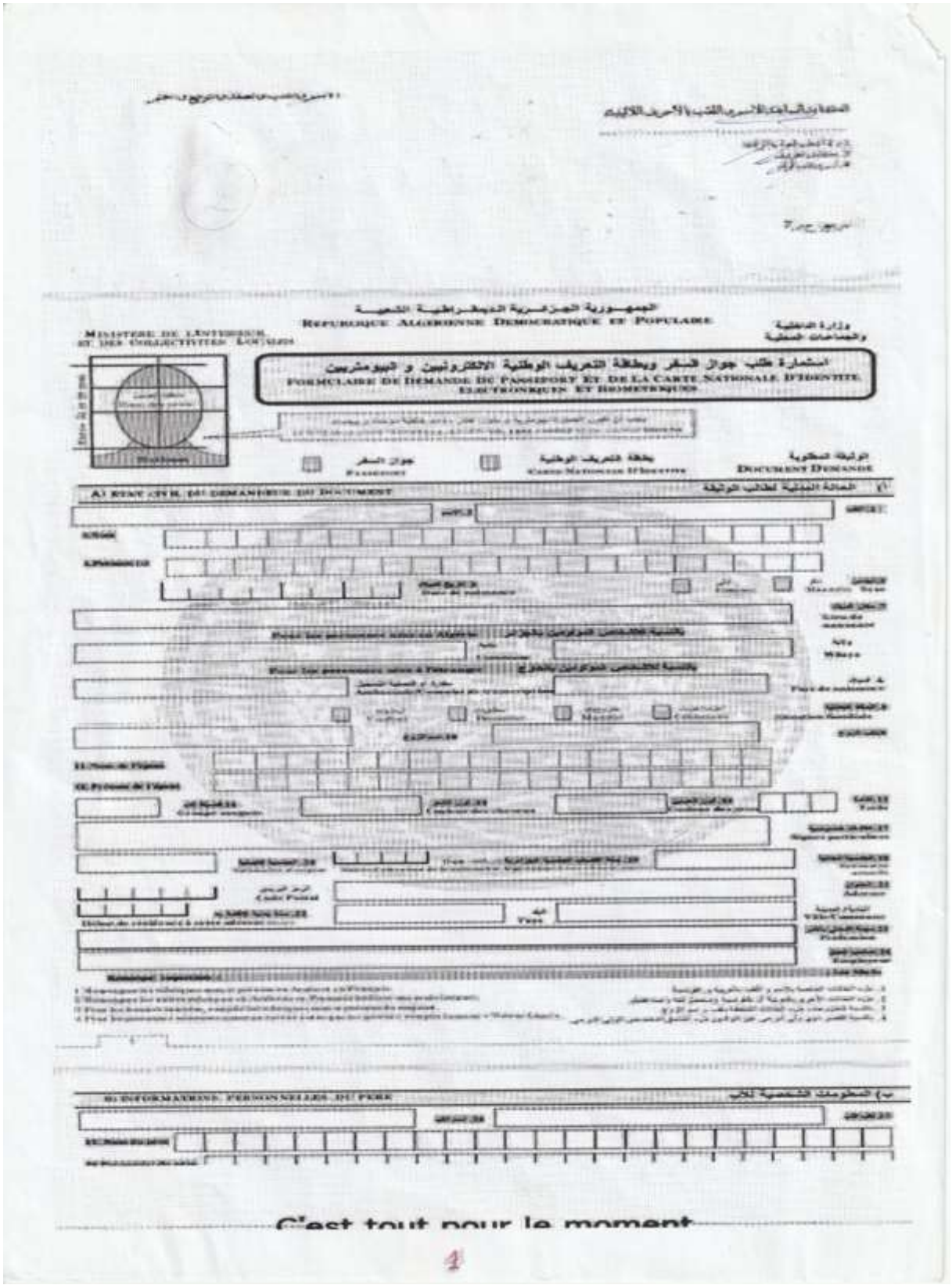
الرجاء عدم اعتماد النسخ الورقية مستقبلاً، واعتماد المنصة الرقمية المخصصة لذلك عبر الرابط التالي:

hr.digital.gov.dz

وذلك لضمان السير الحسن للإدارة، والشفافية في معالجة المعطيات الإدارية.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

الملحق رقم (02): استمارة طلب جواز سفر وبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونيين والبيومتريين


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة الداخلية والجماعات المحلية
MINISTERE DE L'INTERIEUR ET DES COLLECTIVITES LOCALES
استمارة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية الالكترونيين و البيومتريين
FORMULAIRE DE DEMANDE DE PASSEPORT ET DE LA CARTE NATIONALE D'IDENTITE ELECTRONIQUES ET BIOMETRIQUES
جواز السفر
Passeport
بطاقة التعريف الوطنية
Carte Nationale d'Identité
الوثيقة المطلوبة
DOCUMENT DEMANDE
A) ETAT CIVIL DU DEMANDEUR DU DOCUMENT
أ) الحالة المدنية لطالب الوثيقة
B) INFORMATIONS PERSONNELLES DU PERE
ب) المعلومات الشخصية للأب
C'est tout pour le moment
4

الملحق رقم (03): رقمنة سجلات الحالة المدنية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية جيجل
دائرة جيجل
مكتب التنظيم
رقم 1866 / 2013

رئيس دائرة جيجل
إلى السيد/
رئيس المجلس الشعبي لبلدية جيجل

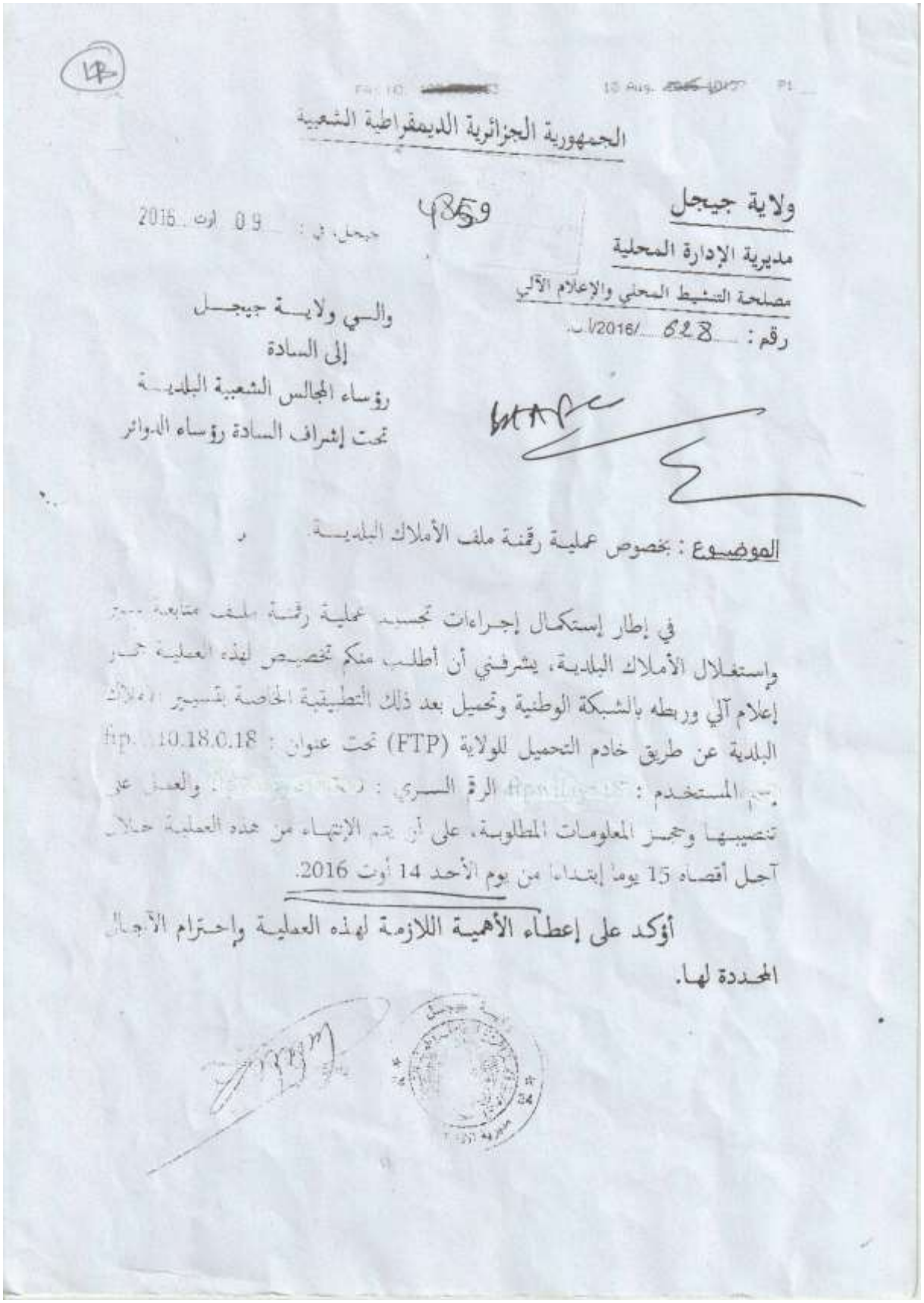
بلدية جيجل
البريد الوارد
2013 رقم التسجيل 9716
تاريخ الوصول

الموضوع : ب/خ رقمنة سجلات الحالة المدنية
المرفقات: نسخة من برقية السيد/ والي ولاية جيجل – مديرية التنظيم و الشؤون العامة – رقم 180 المؤرخة في 2013/04/03

في إطار عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية ، و في اطار مواصلة تفنيد برنامج تامين قاعدة البيانات الخاصة بالحالة المدني للبلديات ، يشرفني أن أحيل لكم – للاغراض المطلوبة – نسخة من برقية السيد/ والي ولاية جيجل – مديرية التنظيم و الشؤون العامة – رقم 180 المؤرخة في 2013/04/03 تتضمن طلب إيفاد مهندس الإعلام الآلي المكلف بهذه العملية مرفق بالمستلزمات المطلوبة ،للحضور بمصلحة تنقل الأشخاص بمديرية التنظيم و الشؤون العامة للولاية يوم 2013/04/24 على الساعة التاسعة (09:00) صباحا.

جيجل في : 07 أفريل 2013
رئيس الدائرة

الملحق رقم (04): رقمنة ملف الأملاك البلدية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية جيجل

مديرية الإدارة المحلية

مصلحة التنشيط المحلي والإعلام الآلي

رقم : 628 /2016/ ب.

جيجل، في : 09 أوت 2016

4859

والي ولاية جيجل

إلى السادة

رؤساء المجالس الشعبية البلدية

تحت إشراف السادة رؤساء الدوائر

الموضوع : بخصوص عملية رقمنة ملف الأملاك البلدية.

في إطار إستكمال إجراءات تجسيد عملية رقمنة ملف متابعة سير واستغلال الأملاك البلدية، يشرفني أن أطلب منكم تخصيص لهذه العملية كل إعلام آلي وربطه بالشبكة الوطنية وتحميل بعد ذلك التطبيقية الخاصة بتسيير الأملاك البلدية عن طريق خادم التحميل للولاية (FTP) تحت عنوان : ftp://10.18.0.18 واسم المستخدم : [illegible] الرقم السري : [illegible] والعمل على تنصيبها وتحميل المعلومات المطلوبة، على أن يتم الإنتهاء من هذه العملية خلال آجل أقصاه 15 يوما إبتداءا من يوم الأحد 14 أوت 2016.

أؤكد على إعطاء الأهمية اللازمة لهذه العملية واحترام الآجال المحددة لها.

الملحق رقم (05): برقية رسمية لسجل الشكاوي (TANSIK. DZ)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولايـــة جيـــجـــل
المفتـشيـة العامـة

2023 ديسمبر 26

برقيـــة رسميـــة

مرجع المرسل			مرجع مركز الإرسال			مرجع مركز الاستقبال	
رقم الرمز	عدد الصفحات	درجة الاستعجال	رقم الإرسال	الأصل	ساعة وتاريخ التسليم	رقم التسجيل	ساعة وتاريخ الاستقبال
2023/ع#46			4562/69	سجل	11/26		

المـرسـل: والـي ولاية جيجل – المفتشية العامة-

المرسل إليهم : - رؤساء الدوائر ، رؤساء المجالس الشعبية البلدية تحت إشراف السيدة والسادة/ رؤساء الدوائر .

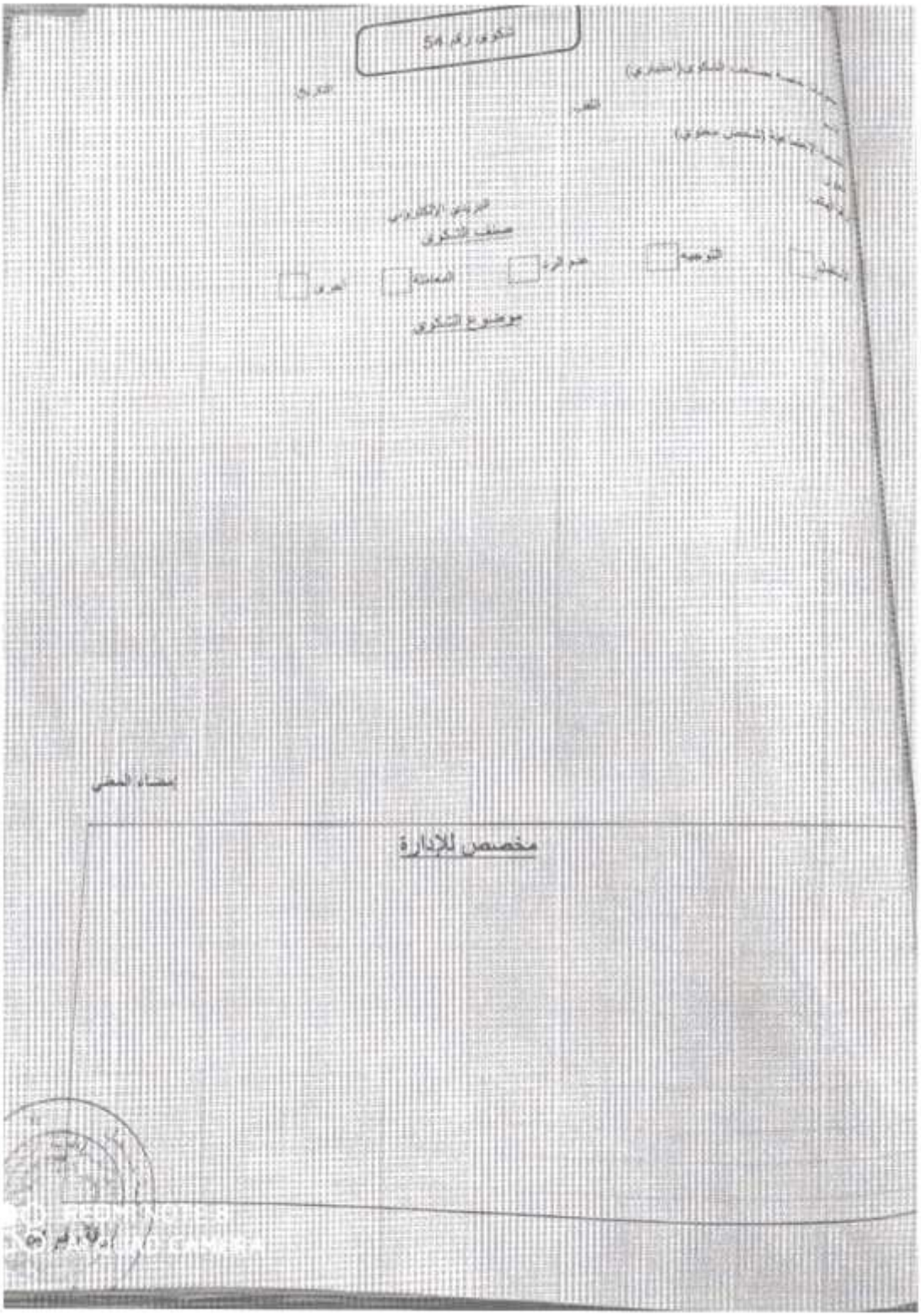
- السيدات والسادة/ المدراء التنفيذيون و مسؤولي الهيئات و المؤسسات العمومية تحت الوصاية.

المرسل إليهم (للإعلام): المندوب المحلي لوسيلة الجمهورية، مدير المواصلات السلكية و اللاسلكية الوطنية، مدير الإدارة المحلية

المرسل إليه كعرض حال: الوالي – الديوان.

في إطار التحضيرات الجارية لإطلاق التطبيق الإلكتروني الخاص برقمنة سجل الشكاوي (TANSIK.DZ) على مستوى كل القطاعات الوزارية المتواجدة على مستوى الولاية قف يشرفني أن أطلب منكم قف دعوة المكلفين بمتابعة وتسيير وإستغلال المنصة قف نقاط الإرتكاز قف المشرفين و المسيرين على مستوى مصالحكم قف لحضور لقاء تنسيقي قف يوم الثلاثاء 2023/11/28 قف على الساعة 00-09 صباحا قف بقاعة المحاضرات بالحي الإداري قف حضوركم ضروري وأكيد قف هام ومستعجل جدا قف و إنتهى.

- **نموذج خاص بسجل الشكاوي**



الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان.....

الإهداء.....

مقدمة..... **2**

الفصل الأول: التحول الرقمي ومكافحة الفساد الإداري..... **6**

المبحث الأول: انتهاج الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري..... 8

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري..... 8

الفرع الأول: تعريف الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري..... 8

أولا: تعريف الرقمنة لغة..... 9

ثانيا: تعريف الرقمنة اصطلاحا..... 9

ثالثا: تعريف الرقمنة فقهيا..... 9

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة لمحاربة الفساد الإداري..... 10

الفرع الثالث: مبادئ الرقمنة كآلية لمحاربة الفساد الإداري..... 13

المطلب الثاني: مفهوم الفساد الإداري..... 15

الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري..... 15

أولا: تعريف الفساد لغة..... 15

ثانيا: الفساد اصطلاحا..... 15

ثالثا: تعريف الفساد فقهيا..... 16

رابعا: تعريف الفساد تشريعيا..... 17

الفرع الثاني: أنواع الفساد الإداري..... 18

الفرع الثالث: أسباب الفساد الإداري..... 21

المبحث الثاني: آثار الرقمنة على مبادئ مكافحة الفساد الاداري..... 24

المطلب الأول: دور الرقمنة على مبادئ مكافحة الفساد الإداري..... 25

الفرع الأول: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد مبدأ الشفافية 27
الفرع الثاني: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد المحاسبة..... 29
الفرع الثالث: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري بتجسيد المساءلة 30
المطلب الثاني: فعالية مبادئ المساواة والحياد في القضاء على الفساد الإداري في ظل الرقمنة .. 31
الفرع الأول: دور مبدأ المساواة في القضاء على الفساد الإداري في ظل الرقمنة 32
الفرع الثاني: دور مبدأ الحياد في مكافحة الفساد الإداري في ظل الرقمنة 34
خلاصة الفصل..... 38
الفصل الثاني: الآليات الرقمية في محاربة الفساد الاداري 39
المبحث الأول: الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري..... 41
المطلب الأول: مفهوم الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري..... 41
الفرع الأول: تعريف الخدمات الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإداري..... 42
الفرع الثاني: متطلبات الخدمات الالكترونية 43
الفرع الثالث: دور بوابة الخدمات الالكترونية 46
المطلب الثاني: الخدمات الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري..... 49
الفرع الأول: دور الخدمات الالكترونية في تسيير المرفق العام..... 49
الفرع الثاني: دور الخدمات الالكترونية في تفعيل مبدأ المساواة..... 51
الفرع الثالث: دور الخدمات الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية..... 54
المبحث الثاني: الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني..... 55
المطلب الأول: الرقابة الإلكترونية كألية لمكافحة الفساد الإداري 56
الفرع الأول: تعريف الرقابة الإلكترونية:..... 56
الفرع الثاني: خصائص الرقابة الإلكترونية..... 57
الفرع الثالث: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري..... 58
المطلب الثاني: التوقيع الالكتروني كآلية لمكافحة الفساد الإداري..... 61
الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني كآلية لمكافحة الفساد الإداري..... 62

أولا: تعريف التوقيع الإلكتروني في التشريعات العربية..... 62
ثانيا: التعريف الفقهي للتوقيع الإلكتروني..... 63
ثالثا: التعريف القانوني للتوقيع الإلكتروني..... 64
الفرع الثاني صور التوقيع الإلكتروني: 65
أولا: التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني 65
ثانيا: التوقيع باستخدام الخواص الذاتية "البيومتري"..... 68
ثالثا: التوقيع الرقمي..... 69
الفرع الثالث: دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري..... 69
خلاصة الفصل..... 71

الخاتمة 73

قائمة المصادر المراجع:.....76

الملاحق.....89

الفهرس.....96

الملخص:.....99

الملخص:

أدى تطبيق الرقمنة في الجزائر إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة، حيث ساهم تطبيق الرقمنة داخل الإدارات إلى القضاء على ظاهرة الفساد الإداري بكل أنواعه من تزوير وبيروقراطية في تقديم الخدمات العامة، ومن أجل حماية هذه الخدمات وضعت آليات حديثة لحمايتها من الاختراق ومن أهمها: الخدمات الالكترونية والرقابة الالكترونية، التوقيع الالكتروني ضمانا لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز الثقة بين المواطنين والإدارة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الفساد الإداري، الخدمات الالكترونية، الرقابة الالكترونية، التوقيع الالكتروني.

Abstract:

The implementation of digitization in Algeria has led to a shift from traditional to modern administration. The implementation of digitization within administrations has contributed to the elimination of all forms of administrative corruption, from fraud to bureaucracy in the provision of public services. To protect these services, modern mechanisms have been put in place to protect them from hacking, most notably electronic services, electronic oversight, and electronic signatures, ensuring enhanced transparency and accountability and strengthening trust between citizens and the administration.

Keywords: digitization; administrative corruption; electronic services; electronic oversight; electronic signature